



UNIVERSITÉ MOHAMMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BOHDJ BOU ARRERIEJ



UNIVERSITÉ MOHAMMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BOHDJ BOU ARRERIEJ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم التجارية
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر

- دراسة حالة مصلحة الضرائب برج بوعريريج -

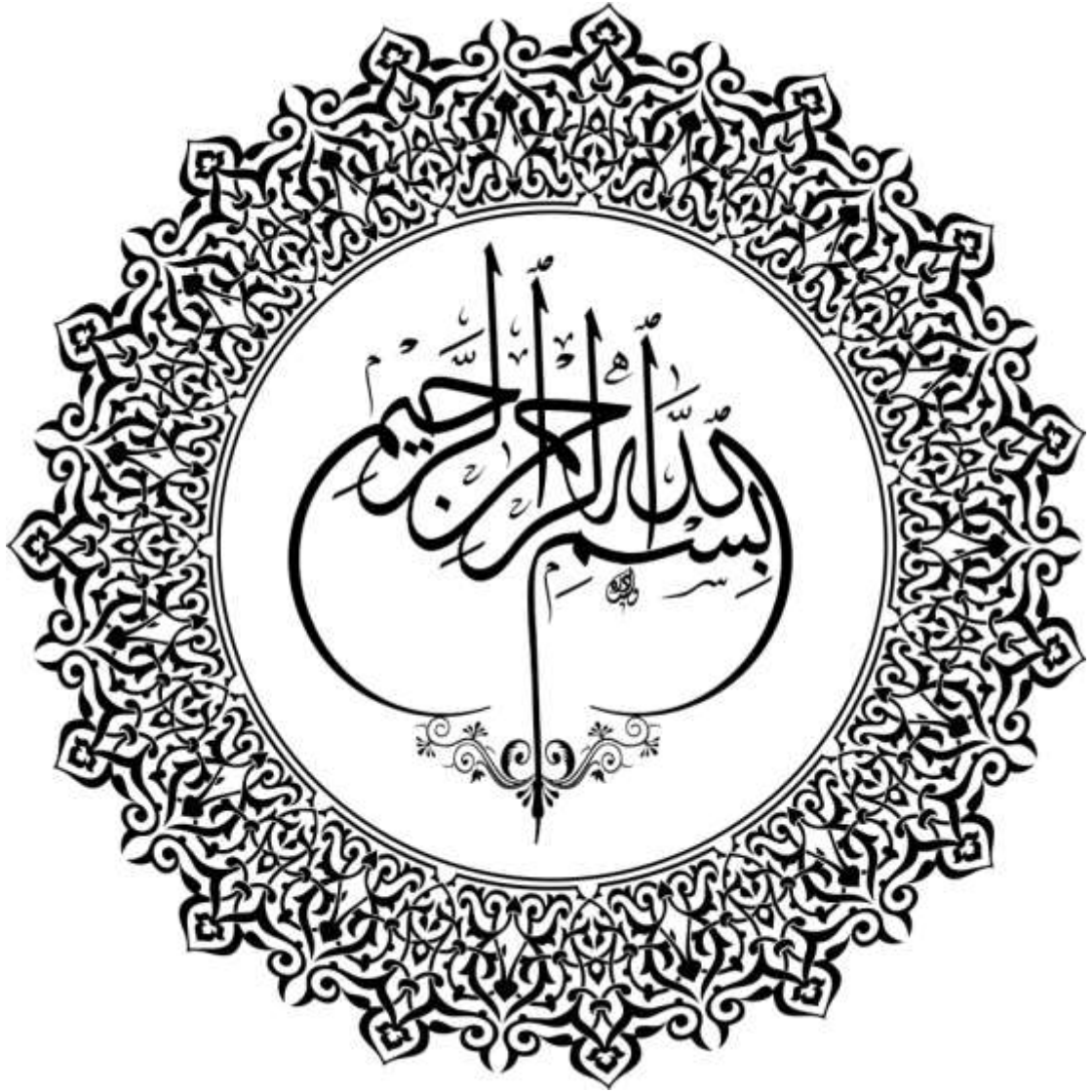
إشراف الأستاذة (ة)
• سلطاني عادل

إعداد الطلبة:

- بلحطام أمينة
- صيفي ليندة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
		رئيسا
سلطاني عادل		مشرفا ومقررا
		عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022



شكر وعرفان

إن الحمد والشكر لله أولاً صاحب المنة والنعمة الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل راجياً أن يتقبله منا قبولاً حسناً وينفعنا ونغيرنا به ثم بعد ذلك نتقدم بجزيل الشكر والامتنان وأسمى عبارات التقدير والثناء والاحترام إلى:

أستاذنا الفاضل سلطان بن محمد علي تفضله بالإشراف على هذا البحث والذي كان منوراً لنا بتوجيهاته وأراءه القيمة، وعلى كل مايسره لنا من جهد وتوجيه ومادة علمية في سبيل إخراج هذا العمل إلى الصورة التي هو عليها.

كل الأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

أعضاء اللجنة الموقرة بتفضلهم للإطلاع وتقييم عملنا المتواضع مما ساعد في إثرائه

كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل، فجزاهم الله خير الجزاء

إلى كل هؤلاء أرقى معاني التقدير والاحترام.

الإهداء

إلى من ضحك ولا تزال مستمرة للتضحية من أجل سعادتي إلى من حققت

هذا القلم حبرا من صبرها وكرمها و عطائها وتشجيعها حتى صار قادرا

على الكتابة ، وإلى الوحيدة التي تتمنى أن تراني أحسن منها ، إلى من

رأتني بقلبها قبل عينيها إلى الوحيدة في قلبي إلى " الغالية أمي "

إلى روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته " أبي "

وإلى من لم يبخل علي بما طلبته وبما لم أطلبه ، وإلى من كان لي سندا

" زوجي العزيز "

و إلى أخوتي وإخواني وإلى رفقاء دربي وإلى كل روح طيبة ساعدتنا

ولو بالكلمات التي كانت شعلة تضيء حياتنا بالأمل والبسمة، وإلى كل

أساتذتي بالكلية

ليندة

الإهداء

إلى نبع العطف والحنان التي لا مثيل لها في الوجود " أمي الحبيبة"
وإلى من أفنى حياته لسعادتنا وغمرنا بحبه وكان لنا الدعم والسند " أبي الغالي"
الشخصين اللذين لولاهما لما وصلت إلى هذا المقام حفظهما الله وأطال في عمرهما
إلى جدي وجدتي وكل عائلتي المتواضعة " بلحطام"
إلى أسمى شخص في حياتي، الذي منحني الحب والاحترام ووقف إلى جانبي في عملي
هذا وشجعني " زوجي العزيز"
إلى من تشارك معي حلاوة وصعوبات الحياة ... إلى من جمعنا سقفه واحد...
إلى أعم وأقرب وأحب الناس إلى قلبي " إخوتي وأخواتي"
إلى والدي زوجي أطال الله في عمرهما
إلى رفيقات دربي التي عشت ولازلت أعيش معهما أحلى اللحظات " بنزير وسام، حملات
آية "
كما أهدي عملي هذا إلى صديقتي وبنيت عميتي " ليندة" التي تحملت معي ما حملتها
المذكورة من فرح، وشغف وقلق
إلى كل معلمي و أساتذتي في مساري التعليمي
إلى خريجي دفعة 2021-2022
ومن صميم قلبي أهدي ثمرة ماهداني الله تعالى إليه هذا العمل المتواضع إليهم
جميعا.

أمينة

الملخص:

هدفت الدراسة الى استقصاء واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر باعتبارها واحدة من التحديات المهمة للادارة الضريبية بغية تحسين فعالية أدائها، من خلال تحسين علاقة الادارة بالمكلف وجعله يحسن التصريحات الجبائية، وقد استخدمنا لهذا الغرض استبياننا تم توزيعه على اطارات الادارة الضريبية ببرج بوعريريج بغية الوصول الى معرفة واقع حوكمة الادارة الضريبية ومساهمتها في تحسين التصريحات الجبائية.

وقد توصلت الدراسة الى أن الاجراءات التي اتخذتها الادارة الجبائية في اطار الحوكمة ساهمت في تحسين أداء الادارة الجبائية من خلال زيادة المداخيل الجبائية. الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحوكمة الجبائية، أداء الادارة الجبائية، التصريحات الجبائية.

Abstract:

The study aimed to investigate the reality of tax governance in Algeria as one of the important challenges of the tax administration in order to improve the effectiveness of its performance, by improving the relationship of the administration with the taxpayer and making him improve tax statements. Governance of the tax administration and its contribution to improving tax declarations.

The study concluded that the measures taken by the fiscal administration within the framework of governance contributed to improving the performance of the fiscal administration by increasing fiscal revenues.

Keywords: governance, fiscal governance, fiscal administration performance, fiscal declarations.

فهرس المحتويات



شكر وعرافان

.....	الاهداء
.....	الملخص
.....	فهرس المحتويات
.....	قائمة الاشكال والجداول
.....	قائمة الملاحق
.....	مقدمة: أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للحوكمة الجبائية

6.....	تمهيد:
7.....	المبحث الأول: ماهية الحوكمة
7.....	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الحوكمة
10.....	المطلب الثاني: أهمية الحوكمة
17.....	المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة
22.....	المبحث الثاني : ماهية الحوكمة الضريبية
22.....	المطلب الثاني: نشأة و مفهوم الحوكمة الجبائية
25.....	المطلب الثالث: اهداف الحوكمة الجبائية
26.....	المطلب الرابع: دور الحوكمة الجبائية في تحسين أداء الضريبة
33.....	المبحث الثالث: العلاقة بين العصرية الضريبية و الحوكمة الجبائية
33.....	المطلب الأول: تعريف العصرية
34.....	المطلب الثاني:عصرية الادارة الجبائية و علاقتها بالحوكمة الجبائية
36.....	المبحث الثالث: مظاهر العصرية الجبائية في الجزائر
46.....	المبحث الرابع: دراسات سابقة.

46.....	المطلب الأول: مذكرات ورسائل جامعية.
50.....	المطلب الثاني: المجالات العلمية.
52.....	المطلب الثالث : المؤتمرات والملتقيات الوطنية.
	الفصل الثاني تقييم الحوكمة الجبائية في الجزائر:
56.....	تمهيد :
57.....	المبحث الأول : تقييم تجربة الجزائر في الحوكمة الجبائية :
57.....	المطلب الأول: المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة الجبائية في الجزائر
64.....	المطلب الثاني: مؤشرات ضعف الحوكمة الجبائية و اقتراحات لتحسينها في الجزائر
71.....	خلاصة الفصل :
	الفصل الثالث الجزء التطبيقي للدراسة:
72.....	تمهيد:
73.....	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة :
73.....	المطلب الاول: منهجية البحث :
73.....	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
74.....	المبحث الثاني : عرض و تحليل البيانات
75.....	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.....
76.....	خلاصة الفصل :
93.....	خاتمة :
97.....	قائمة المراجع :

قائمة الاشكال والجداول

1- قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
30	دور خصائص الحوكمة في تحقيق قواعد الضريبية	1-1
58	هيات الاستشارة الضريبية في الجزائر	2-2
76	توزيع افراد العينة حسب الجنس	3-3
76	توزيع افراد العينة حسب العمر	4-3
77	توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	5-3
77	توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	6-3
78	نتائج إختبار صدق الإتساق بين المحور الأول	7-3
79	نتائج إختبار صدق الإتساق بين المحور الثاني	8-3
80	نتائج إختبار صدق الإتساق بين المحور الثالث	9-3
81	نتائج إختبار صدق الإتساق لأقسام الإستبانة	10-3
81	نتائج إختبار الثبات للمحور الأول	11-3
82	نتائج إختبار kolmogorov-smirnov	12-3
82	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول	13-3
83	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني	14-3
84	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث	15-3
84	الفئات الخاصة بدرجات الموافقة طبقا لسلم لكارث	16-3
85	تحليل نتائج المحور الأول	17-3
86	تحليل نتائج المحور الثاني	18-3
87	تحليل نتائج المحور الثالث	19-3

2- قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
73	هيكل تنظيمي لمركز الضرائب	1-3
76	الدائرة النسبية للتوزيع حسب الجنس	2-3
76	الدائرة النسبية للتوزيع حسب العمر	3-3
77	الدائرة نسبية حسب المؤهل	4-3
77	الدائرة النسبية للتوزيع حسب سنوات الخبرة	5-3

الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استبيان الدراسة	101

المقدمة

مقدمة:

تشير معظم الدراسات و التقارير المحلية والدولية بقاء النظام الجزائري عاجزا عن إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و تحقيق هدفه الأساسي في إنعاش الاقتصاد الوطني حيث تبقى معدلات التهرب من دفع الضريبة مرتفعة، فقد أشار تقرير مجلس المحاسبة عن سنة 2018 إلى 15 ألف مليار دج غير محصلة، ويدعو لتنفيذ القانون بصرامة في حق المتأخرين و المتهربين من سداد الضرائب عبر تطبيق إجراءات التحصيل الجبري و متابعة مدى التزام المستثمرين الحاصلين على إعفاءات جبائية.

إن استمرار ارتباط الاقتصاد الجزائري بالجباية البترولية جعل منه اقتصادا هشا و خاصة في ظل الارتفاع المستمر للنفقات العمومية و العجز المستمر للميزانية العمومية، الأمر الذي يفرض مزيدا من الإصلاحات الجبائية التي تقوم على توسيع الوعاء الجبائي بتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي. و كذلك محاربة ظاهرة التهرب الضريبي، هذه الإصلاحات لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا بتوفر الشفافية و المساءلة في تطبيق الإجراءات الضريبية و هو ما يسمى بالحوكمة الجبائية التي تسعى إلى تحسين فعالية النظام الجبائي بإدخال مجموعة من الإصلاحات على النظام الجبائي و جعله يقوم على تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين في التحصيل و النفقات العمومية مع تطبيق القوانين بصرامة و تحمل لكل طرف فاعل في الجباية لمسئوليته و يتم ذلك في إطار الشفافية التامة و نشر المعلومات بين المكلفين مع الحرص على مشاركة كل الفاعلين في إعداد القوانين الخاصة بالجباية بما يضمن مصلحة المكلفين من جهة بدفعهم لضريبة موضوعية و عادلة، من جهة أخرى ضمان مصلحة الدولة بتحقيق موارد مالية مهمة للخزينة العمومية مع الحرص على ترشيد النفقات العمومية. و لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

ظهرت الحوكمة نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية في العالم في ظل العولمة وانفصال الإدارة عن الملكية من أجل منع الفساد وزيادة الرقابة على الأعمال ومع تطور الحوكمة الخاصة للشركات ظهرت الحوكمة العامة التي تحكم مسؤوليات المؤسسات الحكومية من دون تمييز للدولة وزيادة الشفافية من أعمالها اتجاه المواطنين كما وتعتبر الضريبة مصدر مهم من مصادر الدولة وأداة فعالة لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية، وأن التهرب من دفعها يؤدي إلى حرمان الدولة من أهم حصيلة للإيرادات وبالتالي حرمان موازنتها من مصدر مهم من مصادر التمويل، كما يؤثر سلبا على تمويل المشاريع التنموية المخطط لها في السياسة المالية والاقتصادية للدولة واستقرارها، وهو ما يعد عائق أمام تحقيق الهدف الرئيسي للسياسة الضريبية والمتمثل في تمويل خزينة الدولة . لذا بات لزاما التصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها بكل الوسائل الكفيلة للحد منها بهدف ضمان استمرار تمويل الموارد المالية للخزينة العمومية، هذا مادفع إلى تبني سياسة محكمة للتصدي لهذه الآفة وهنا يأتي دور الحوكمة الضريبية التي تحتل أهمية كبيرة في القيام بدور الرقابة وكوسيلة وقائية بغية تقويم الاعوجاج في تحصيل الضريبة والتخفيف من التهرب الضريبي وضمان توزيع عادل للعبء الضريبي وحماية روح المنافسة النزيهة وهنا أصبحت السبيل الأنجح لتحسين التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي ويمكن مما سبق طرح مشكلة الدراسة على الشكل التالي:

* ما هو واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر اليوم ؟

للإجابة على اشكالية البحث يتم طرح الفرضيات التالية:

- هل تهتم الادارة الجبائية في الجزائر بتبني الحوكمة الجبائية من أجل تحسين أدائها؟
- هل ساهمت الاصلاحات الجبائية في ارساء قواعد الحوكمة الجبائية في الجزائر .

• هل أدت مبادرة الادارة الجبائية الجزائرية في تطبيق الحوكمة الجبائية الى تحسين أداء الادارة الجبائية ببرج بوعريريج.

1-فرضيات الدراسة:

-تهتم الادارة الجبائية في الجزائر اليوم بتبني الحوكمة الجبائية من خلال الاقرار باصلاحات في هذا الاطار.

- ساهمت الاصلاحات الجبائية في ارساء قواعد الحوكمة الجبائية في الجزائر بنسبة مهمة.

-أدت مبادرة الادارة الجبائية الجزائرية في تطبيق الحوكمة الجبائية الى تحسين أداء الادارة

الجبائية ببرج بوعريريج.

2- مبررات إختيار الموضوع :

هناك عدة مبررات و دوافع ذاتية و عامة دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع يمكن حصر

أهمها في :

- الشعور بأهمية الموضوع في ظل التغيرات الإقتصادية .
- الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالجباية .
- إبراز الدور الذي تلعبه الضرائب باعتبارها مورد مهم في تمويل التنمية .

3- أهمية الدراسة:

بناءا على ما تقدمفان أهمية الدراسة تكمن في مايلي:

- تسليط الضوء على موضوع تقييم واقع الحوكمة الجبائية
- التطرق الى أهم المفاهيم المتعلقة بالحوكمة الجبائية
- ابراز الدور الذي تلعبه الحوكمة الجبائية في مكافحة الغش و التهرب الضريبي

- التعرف على الأسباب و الدوافع التي تؤدي الى التهرب الضريبي.

4- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى مدى تطبيق قواعد الحوكمة الجبائية في الجزائر من أجل تقييم نقاط القوة و الضعف في نظام الحوكمة الجبائية في الجزائر للخروج باقتراحات و توصيات، تساهم في تحسين نقاط القوة و معالجة نقاط الضعف لتحسين كفاءة النظام الجبائي الجزائري.

5- الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز بحثنا هذا :

واجهتنا جملة من الصعوبات خلال إنجازنا للبحث نذكر منها :

- قلة و ندرة المراجع المتخصصة التي تناقش موضوع الحوكمة الجبائية و تقييمها على المستوى الوطني في الجزائر .

- سوء تنظيم و إدارة المكتبات الجامعية فالبرغم من توفر الكتب إلا ان الباحث يواجه بأن الكتب قد تم إعارتها و لم يتم إرجاعها و هذا يتكرر في كل مرة، ووجود نسخة أو نسختين على الاغلب من الكتاب .

- صعوبة و قياس و ضبط مؤشرات الحوكمة الجبائية، و درجات تأثيرها على برامج و مخططات واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر .

6- منهج الدراسة:

لمعالجة مختلف جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي المناسب للجانب النظري للبحث و كذلك المنهج التحليلي لتقييم مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية في الجزائر .

7- حدود الدراسة:

الحدود المكانية : تقتصر الدراسة على توضيح و تقييم دور الحوكمة الجبائية في الجزائر، حيث تم إستقطاب هذا الجانب النظري من هذه الدراسة الميدانية و التي تمت بمركز الضرائب عبان رمضان بولاية برج بوعرييج .

الحدود الزمانية : تمت الدراسة في الفترة ما بين أبريل الى جوان 2022

8-خطة الدراسة :

لتجسيد موضوع الدراسة و الوصول إلى دراسة علمية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة، و التوصل إلى النتائج المنتظرة تم إعتداد خطة تتضمن ثلاث فصول،تسبقهم مقدمة و تليهم خاتمة كما يلي:

الفصل الأول : والمتمثل في الإطار النظري لكل من الحوكمة والحوكمة الجبائية تحت عنوان :
"الإطار المفاهيمي للحوكمة الجبائية "

الفصل الثاني : والمتمثل في تقييم تجربة الجزائر في الحوكمة الجبائية

الفصل الثالث : و المتمثل في الدراسة الميدانية تحت عنوان " الجزء التطبيقي للدراسة "

الفصل الأول : الإطار
المفاهيمي للحوكمة
الجبائية

تمهيد:

يعتبر موضوع الحكم من المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين والمفكرين إذ أن هذا المفهوم يعتبر أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، فهو يبنى على ركائز أساسية كالشفافية والمشاركة وغيرها، ومن المؤكد أن هذه الركائز التي تكتمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني وفسح المجال أمامها لمراقبة أجهزة الحكم.

وسنفصل ذلك في هذا الفصل الذي قسمناه إلى أربع مباحث :

المبحث الأول : ماهية الحكومة

المبحث الثاني : ماهية الحكومة الجبائية

المبحث الثالث : العلاقة بين العصرية الجبائية و الحكومة الجبائية

المبحث الرابع : دراسات سابقة

المبحث الأول: ماهية الحوكمة

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الحوكمة

يعتبر مصطلح الحكم الراشد من أكثر المفاهيم الاجتماعية والسياسية تداولاً، إذ أن ظهور هذا المفهوم في الحقل المعرفي يرتبط بمتغيرات وتحولات جديدة يمكن للمفهوم تفسيرها ووصفها¹

أولاً: نشأة الحوكمة

يرجع ظهور مفهوم الحكم الصالح للمرة الأولى إلى عام 1989 ضمن تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، ولقد أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي لهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، ولقد تميزت الوثائق والمنشورات التي اصدرتها الهيئة المانحة منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين بالجرأة لمناداتها بضرورة إصلاح نظام الحكم في البلدان المتخلفة، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحوكمة الجيدة في هذه البلدان ويمكن تفسير أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد في كتابات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي الى جملة من العوامل:

- انهيار النظم الاشتراكية في شرقي أوروبا.
- حدوث تغيرات على مستوى دور و وظيفة الدول ومكوناتها الرئيسية .
- ضعف الفعالية في تنفيذ السياسات العامة في الدول النامية، و هو ما يؤدي إلى تواضع مخرجاتها ونتائجها.

¹ صالح زياتي، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وانشغالات، الجزائر: دار قناة للنشر والتوزيع، 2010 ص17-18.

تتامي دور الشركات العالمية و الشركات متعددة الجنسية في التأثير على وضع السياسات العامة،
واعادة النظر في عاقتات الحكومة الوطنية بالقطاع الخاص و دور مؤسسات العمل المدني.

دعوات الاصلاح الخارجي التي تتادى بضرورة اصلاح نظم الحكم و ضرورة تفعيل النظام
الديموقراطي المبني على التعددية الحزبية و المساواة و الحفاظ على الحريات العامة و حقوق الانسان

ثانيا: مفهوم الحوكمة

إن مصطلح الحكم الراشد مفهوما واسعا إذ تم إعطاءه أكثر من معنى كما إختلفت التفسير والفهم
والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين، فقبل الحديث عن مفهوم الحكم الراشد البدء من إعطاء
لمحة مختصرة او إشارة لمفهوم الحكم "فالحكم" من الناحية اللغوية هو من أكثر المفاهيم الاجتماعية
والسياسية تداولاً فهو أوسع من الحوكمة اي أنه يشمل إضافة إلى ما تقوم به أجهزة الدولة الرسمية
من أعمال إلى جانب ممارسه السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فهو يشمل أعمال جميع
المؤسسات غير رسمية كل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني، كما يخرج من إطاره عمل القطاع
الخاص فانه استخدم حديثاً، أي ليس أبعد من عقدين من الزمن، وذلك في عملية تقويم أما مفهوم
"الصالح أو الرشيد" ممارسة السلطات في الدول من حيث إدارة شؤون المجتمعات بإتجاه تطويرها
وتتميتها وتقدمها وقد إختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد للحكم الراشد، فقد قدمت له عدة
تعريف منه:¹

¹ أمين عواد المشاقبة، المعتصم باهلال داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد الإطار النظري عمان: دار مكتبة حامد للنشر
والتوزيع، 2012ص 54

• تعريف البنك الدولي :

الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من اجل الاصلاح العام.¹

• تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

الحكم الصالح أو الإدارة الرشيدة من منظور التنمية الإنسانية بأنه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدره البشر وخياراتهم وفرصهم وتهميش حرياتهم الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، لا سيما بالنسبة الاكثر أفراد المجتمع فقرا الفصل فالحكم الراشد بصفة عامة هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية و الإدارية لإدارة والجماعات من تحقيق مصالحها من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الحكم الراشد هو استخدام نوع من العقلانية والرشادة في الحكم من أجل تحقيق التنمية لفائدة الصالح العام انطلاقاً من العناصر التي تم التطرق لها شؤون الدولة. على كافة المستويات من خلل آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد، وبعد توضيح معنى الحكم الراشد وجدنا أنه مرتبط بمفاهيم أخرى باعتبار أن المصطلح حديث النشأة من حيث الممارسة، ويقوم على معايير إنسانية تتقاطع إلى حد كبير مع ظواهر اقتصادية معاصرة كالتنمية المستدامة، وتشابهه مع ظواهر سياسية كالديمقراطية و ظواهر إدارية ومؤسساتية كالمصالح الادارية.²

1- الحكم الراشد والتنمية المستدامة :

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون أن تعرض للخطر قدره الأجيال على اشباع احتياجاتها، حيث كان لتعريف بروننالد الأولوية في إعطاء هذا التعريف فعالقة التنمية المستدامة بالحكم الراشد يمكن قراءتها من ثالثة أبعاد،فالبعد السياسي يتمثل في عملية اختيار

¹ عبد اللطيف بن نعم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسه حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية الجوهريه،2015-2016، ص 19

² عمر ابو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم وهشام محمد بيومي، الادارة المركزية الالكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الأردن: دار المناهج للنشر

القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، أما البعد الاقتصادي فيتجلى في قدرة الحوكمة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية، أما البعد المؤسسي فدوره يتجلى في احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية في ما بينها.

2- الحكم الراشد و الديمقراطية:

يعتبر مفهوم الديمقراطية أسلوب عمل وتعامل بين الناس في تحقيق الاهداف، فالمعنى الحرفي لهذا المفهوم الذي أتى من اندماج كلمتين باللغة اليونانية القديمة تعنيان " حكم الشعب لكل يكاد يقر أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب و للشعب فالديمقراطية تعني تسيير الشؤون العمومية من طرف المسؤولين فقط بل على المجتمع المدني بما فيه المواطنين، فالعلاقة بينها وبين الحكم الراشد كون هذا الأخير يقوم على شرط إقامة دولة القانون و المشاركة والمسائلة وبالتالي تقرير الشفافية في التسيير.

3- الحكم الراشد والإصلاح الإداري :

الإصلاح الإداري هو مجموعة المجهودات التي تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية في النظام الداخلي وأساليب إجراءات العمل وفي التنظيم الإداري وسلوك العاملين فيها بغية تحسين فعالية المؤسسة الاقتصادية والقضاء على النفاؤص والانحرافات التي تحدث في الإدارة العامة، إذن من خلال هذا يتبين أن العلاقة بين الإصلاح الإداري والحكم الراشد في هذا الأخير يستهدف خدمه المواطن بشكل فعال مع مساهمة أكبر لأطراف الأخرى.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة

تكمن أهمية الحوكمة في تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المتعاملين فيها وخارجها في كافة الميادين إلى خلق الإفصاح والشفافية والعدالة والموضوعية وعدم الغلو في تطبيق القانون والتعليمات التنفيذية والذي يعطي لكل ذي حق حقه بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق الخزينة من الإيرادات

المستحقة دون تجاوزات في القانون من جهة ومن جهة أخرى مراعاة حقوق دافعي الضرائب وحماية مصالحهم ومنع الفساد المالي والاداري وتحسين الأداء الضريبي وتسهيل العمل ومنع حدوث أزمات والخروج من أي تعثر. كما أن الحكومة تؤكد على حقوق العاملين بالحقل الضريبي و إهدار حقوقهم الإدارية والوظيفية وتولي المناصب القيادية وسهولة الإجراءات و الحق في الدفاع والطعن والتعامل مع إدارات الدائرة الضريبية المختلفة بسهولة وشفافية. ويرى الباحث أن أهمية لحكومة تكمن في تنظيم وإدارة الوقت لدى أصحاب المصالح وضبط مراقبة العمل من قبل الإدارة الضريبية من دون الغلو في التقدير بما يلزم كافة الأطراف لمعرفة الحقوق والواجبات التي عليهم والابتعاد عن الاجتهاد الشخصي في الأمور الضريبية للوصول الى العدالة بين كافة المكلفين¹.

• أهمية الحكومة ودورها في ترشيد النفقات الجبائية :

تعتبر الأموال المقنتعة والمحصلة من الضرائب أموال عامة مصدرها عام ومصبتها عام، تصرف بهدف تمويل التنمية للأجيال الحالية مع مراعاة وعدم هدر حقوق الأجيال القادمة . وكل هذا لا يتم إلا إذا كان هناك تسيير راشد وهادف يدرس جيدا حوكمة النفقات الجبائية لتحقيق النمو الاقتصادي، وضمان توفرها واستمرارها على المدى البعيد، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية . **النفقات الجبائية (الإنفاق الضريبي) :** يتم تعريفها على أنها: عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية النمطية، من التخفيضات الضريبية، القرض الضريبي، التخفيضات الخاصة بالمعدلات، تأجيل مواعيد الدفع، الإعفاءات الضريبية والامتيازات شبه الجبائية المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية للعامل ولرب العمل، ضمانات و تسهيلات المنازعات الجبائية .² من خلال تعريف النفقات الجبائية يظهر لنا جليا أن

¹ مهند محمد موسى العيني، عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، دور الحكومة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الإسراء، العدد الرابع والاربعون، 2015، ص136-137.

² بلعورة هجيرة، الحكومة الحالية ودورها في ترشيد النفقات الحالية، مودج الجزائر، جامعة مساعدية محمد الشريف، سوق أهراس، 2017،

للحكومة الضريبية دور كبير وهام في ترشيد النفقات الجبائية وذلك باعتمادها على الإدارة الفعالة، وتحقيق الشفافية في نظامها الضريبي، وفرض الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي، مع الإصلاح والتحديث في كل مرة لتمويل التنمية الشاملة والمستدامة.

• أهمية الحكومة في الحد من التهرب والغش الضريبي :

لمعرفة الدور الذي تلعبه الحكومة ومساهمتها في الحد من ظاهرتي التهرب والغش لا بد أولاً من معرفة كل من المفهومين على حدا نبدأ أولاً بمفهوم التهرب الضريبي.

1- مفهوم التهرب الضريبي وأشكاله :

يختلف مفهوم التهرب الضريبي من حيث الشرح لذلك نجد له عدة تعاريف مختلفة، ولكن لا اختلاف على المضمون فلهم نفس المعنى والدلالة، حيث عرفها الباحث جون كلود مرتينز على أنه : فن تغادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي.¹

كما عرفه أيضا : بأنه ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا، دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشرعة أو غير مشروعة.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التهرب الضريبي على أنه : ظاهرة اقتصادية تتمثل في مجموع السلوكات الرامية إلى تقليص مبالغ الإقتطاعات الضريبية الواجبة الدفع، وذلك بإتباع طرق وأساليب وأعمال مشروعة وغير مشروعة

أشكال التهرب الضريبي :

للتهرب الشرعي عدة أشكال بذكر منها:

¹ رونق قيديوم، دور مبادئ الحكومة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، مرجع سابق، ص 29
² ناصر مرادة فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، ديوان المعلومات الجامعية البلدية، 2009

أ- التهرب الضريبي المشروع (التجنب الضريبي) :

ينتج التهرب المشروع من خلال إستغلال ثغرات النصوص القانونية أو من خلال تقصير المشرع أو إهماله، وهو أيضا امتناع المكلف عن التصريح بأرباحه أو تقديم تقارير مزيفة أو ناقصة . مثل إتباع المكلف عن شراء سلعة معينة تفرض عليها ضريبة مرتفعة ومن هنا يظهر التعريف الشامل للتهرب المشروع : [التهرب الضريبي هو تخلص المكلف من أداء الضريبة من بعض الشعرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنه التخلص من دفع الضريبة دون أن يكون هناك مخالفة للنصوص القانونية] . أي لا يعاقب عليها القانون¹.

ب- التهرب الضريبي غير المشروع [الغش الضريبي]:

يعني استعمال وسائل احتيالية غير مشروعة تخالف مقتضيات النصوص الجبائية، وهناك من ينظر إليه على أنه وسيلة يتم بمقتضاها استغلال الثغرات القانونية التي تركها المشرع، و من هنا فالتهرب الضريبي يدخل في إطار عدم أداء الضريبة في الوقت المحدد أو عدم أدائها بشكل مطلع، كما عرفه المشرع في القانون الجبائي على أنه : كل محاولة للتخلص من الضريبة لاستعمال كل الطرق التدليسية في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصنيفها كليا أو جزئيا .
ويعرف أيضا بأنه : [تهرب مقصود من طرف المكلف نتيجة مخالفته الصريحة عمدا لأحكام القانون الضريبي عند دفع الضرائب المستحقة عليه، وذلك من خلال الإمتناع عن تقديم التصريح بمدخله، أو تقدم تصريح ناقص²

¹ محمد بلول، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، 2016-2017 ص 10

² سميح براهيم، مياده بالعايش، مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش و التهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات ،مجلة بحوث إقتصادية عربية العددان 67-68، 2014، ص 233.

وكمثال عن التهرب الضريبي غير المشروع أو ما يعرف بالغش الضريبي عدم تقديم المكلف للتصريحات الخاصة بداخله أو ثروته، أو إدخال سلع مستوردة بشكل خفي تجنباً لدفع الضرائب الجمركية، أو تقديرها بأقل قيمتها، أو تقديم قيمة أقل من القيمة الحقيقية .واستناداً لما سبق ذكره وتفصيله يمكن القول بأن الغش الضريبي هو محاولة تخلص المكلف عن أداء الضريبة المفروضة عليه من خلال المخالفة الصريحة للقوانين والتشريعات التي نصها القانون الجبائي

2- حوكمة الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب والغش الضريبي:

مسألة حوكمة الإدارة الجبائية تنصدر إهتمامات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويظهر هذا الاهتمام في السياسات الإصلاحية المتعددة والمختلفة التي إتبعتها هذه الدول حيث تهدف إلى حل المشاكل التي تعاني منها الإدارات الضريبية، والتي تؤثر وبشكل كبير على فعاليتها وكفاءتها في أداء مهامها.

إن حوكمة الإدارة الضريبية تضمن تشجيع المكلفين بالضريبة وخاصة المؤسسات الاقتصادية منهم على التسجيل الرسمي لأنشطتهم، وبالتالي توسيع نطاق الوعاء العربي وزيادة الحصيلة الجبائية، مما يحفز الاقتصاد على النمو والعكس من ذلك فإن الإدارة الضريبية التي تقفر للشفافية، وقراراتها تتسم بالغموض تؤدي إلى سوء سمعة النظام الضريبي، وإضعاف شرعية الحوكمة.¹

ومن هنا يظهر و بشكل واضح دور الحوكمة الضريبية أو الإدارة في حد ذاتها وذلك من خلال تقريب المجتمع الضريبي من الإدارة والضريبة بتوجيهه ومحاورته وإيضاح علاقة التواصل بينهما، لذا فالهدف الأساسي الذي وجدت من أجله الإدارة الجبائية هو تلبية رغبات المكلف بالضريبة وتأمين أفضل خدمات له، وبالتالي تقلل من الأعباء النفسية والمالية لكلا الطرفين، ما يساهم في ترقية ثقافة

¹بوصفيح عادل، دورالحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة تخرج تتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2020-2019ص75.

التسيير الجيدة للإدارة الضريبية من جهة وإشراك المكلف في رسم السياسة الضريبية من جهة أخرى، وبالتالي لا مجال للتهرب أو التملص من دفع مستحقات الضريبة أيضا لابد على الإدارة الضريبية أن تعمل على تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل لأنها أساس مقومات الإدارة الرشيدة وذلك بالانتقاء الجيد للموظفين، وتدريبهم، استخدام التكنولوجيا الحديثة، نشر الوعي الضريبي، و تقديم المساعدة للمكلفين،إلخ، ومن هنا نستنتج أن للحوكمة الضريبية الرشيدة دور هام وكبير في مكافحة التهرب الضريبي من خلال الاعتماد على ركائزها وتطبيق مبادئها بكل دقة ومصداقية .فهي ضرورة ملحة أصبح لابد منها لإنعاش اقتصاديات الدول، ناهيك على أنها تركز على ثلاث مبادئ أو ثلاث ركائز أساسية وهي العدالة الضريبية، الشفافية وكذا الرقابة الجبائية، والهدف من التركيز على هذه المبادي هي علاقتها المباشرة في مكافحة التهرب والغش الضريبي، اللذان يؤثران وبشكل سلبي على الحصيلة الجبائية¹ . ففي العديد من البلدان تنصف الإدارة الضريبية من قبل الشركات باعتبارها عقبة رئيسية أمام ممارسة الأعمال، فقد أوضحت دراسة استقصائية في 123 بلد أن العديد من الشركات تصف معدلات الضريبة المرتفعة ضمن ثلاث قيود متماثلة أمام أعمالها، فيما تدرج الإدارة الضريبية ضمن أكبر 8 قيود معيقة لها] [وفي موريتانيا زادت الحصيلة الضريبية بما يقارب 50 نتيجة تطبيق إصلاحات لتحسين إدارة الموارد

العامة ما بين عامي 2012 و 2014.²

من خلال دراستنا لموضوع دور الحوكمة للحد من التهرب الضريبي، تم التعرف على التهرب الضريبي والذي يعتبر ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر الاقتصاد الوطني، ولا تسمح الدول بتنفيذ سياساتها المالية لأهدافها التنموية، ونظرا للانعكاسات السلبية المتعددة التي تترتب عن التهرب الضريبي فإن

¹ بوصفيق عادل،الترجع السابق، ص 76.

² حداد و فهيمة، الحوكمة العربية وأثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2008 -2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة الجزائر، 2017- 2018، ص 45- 47

مختلف الأنظمة الضريبية تعمل على مكافحة هذه الظاهرة بشتى الوسائل المتاحة . وفي ضوء ما سبق، يؤدي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاع الضريبي، باعتبار الحوكمة الضريبية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام الضريبي بصفة عامة.

كما تكمن أيضا أهمية الحوكمة في النقاط التالية :

• تخفيض المخاطر المتعلقة بفساد المالي و الإداري التي تواجهها الوحدات الاقتصادية المدرجة

بسوق الاوراق المالية

• تحقيق ضمان النزاهة و الاستقامة لكافة العاملين في الوحدة الاقتصادية

• زيادة مستوى الشفافية و كفاءة الاسواق المالية و تقسم الهيئات المختلفة المسؤولة عن الاشراف

و الرقابة و الالتزام بتطبيق التشريعات و القوانين ذات الصلة

• محاربة الفساد الداخلي في الوحدة الاقتصادية و عدم السماح بوجود

• الحوكمة السليمة هي أساس للإدارة الفعالة للمخاطر فهي تمثل مكونا أساسيا للاستقرار المالي

و بالتالي فإنها من المعالم الحاسمة في الأداء على المدى الطويل

• إن للحوكمة تأثير متبادل على العديد من المجالات الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية الهادفة

الى صالح الافراد و المؤسسات و المجتمع

• ازدادت أهمية الحوكمة نتيجة اتجاه الكثير من الدول الى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية

انفصال الملكية عن الإدارة و ما صاحب ذلك من ضعف آليات الرقابة على تصرفات الادارة.

• تتلخص أهمية الحوكمة من الناحية الرقابية و هي الأهم على ما يأتي:

- التركيز على مصداقية المعلومات المقدمة و الدقة في إعداد هذه المعلومات لإحراز ثقة مستخدمي

هذه المعلومات بالنظام المعمول به .

- تقليل الأخطاء إلى أقصى حد ممكن و استعمال النظام الوقائي الذي يمنع حدوث مثل هذه الأخطاء و تصحيحها .

● محاربة الفساد الإداري و المالي و عدم السماح بوجوده.

- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة و الرقابة الداخلية.

- تحقيق قدر كافي من الإفصاح و الشفافية و الكشوفات المالية.

● ضمان أعلى قدر ممكن من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين و التأكد من كونهم على درجة

عالية من الاستقلالية و عدم خضوعهم لأي ضغوط من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين

● الأهمية القانونية للحوكمة: تتمثل في قدرة المعايير التي تستند اليها الحوكمة على الوفاء بحقوق

كافة الاطراف المستفيدة في الشركات مثل حملة الاسهم و المقرضين و العاملين و غيرهم و تعد

القوانين و المعايير المنظمة للعمل مثل :قوانين الشركات و قوانين الاسواق المالية و المعايير

المحاسبية و معايير المراجعة فهي العمود الفقري لايطارالحوكمة لأنها تنظم العلاقة بين الاطراف

المهتمة بالمؤسسة و المعنية بالاقتصاد كله.

و تأتي أهمية الحوكمة من الناحية القانونية للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن ان

تنتج عن الممارسات السلبية التي تنتهك صيغا للعقود او القوانين و القرار و النظم الاساسية المنظمة

للمؤسسة

المطلب الثالث: مبادئ الحوكمة

تعد الإدارة الجبائية من أهم أصحاب المصالح في تطبيق مبادئ الحوكمة بل من مسؤولياتها

مراقبة تنفيذ مبادئ الحوكمة على المتعاملين معها ولم يعد من المقبول قيامها بمراقبة تنفيذ مبادئ

وتوجيهات الحوكمة دون تطبيق مبادئ الحوكمة في الإدارة الجبائية ومراقبة الأداء . من أهم مبادئ

الحوكمة المستنبطة من مبادئ الحوكمة العامة تتمثل في:

المبدأ الاول :

الافصاح و الشفافية :¹

يتطلب تحقيق الحوكمة في الإدارة الجبائية توافر كافة البيانات والمعلومات عن أسس فرض الضريبة وأسس الربط او التقدير بموضوعية، ولتحقيق الثقافة وحرية المعلومات يجب ان تقوم الإدارة الجبائية بتجميع وتوحيد التعليمات التنفيذية للفحص الضريبي، ونشرها والإعلان عنها مع إستمرار تحديثها وإرسالها إلى الممولين عند إعدادهم للإقرارات لجبائية التي يقدمونها إلى الإدارة الجبائية. ولا يخفى على أحد أهمية الافصاح عن أوجه صرف الحصيلة الجبائية ليعرف الممول مدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى الاستفادة التي تعود عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من إنفاق حصيلة الضرائب سنويا، ليس عن طريق البيانات الإجمالية الواردة في مجلدات الموازنة العامة للدولة بل عن طريق نشر بيانات تفصيلية . وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من شبكة المعلومات الدولية في توفير المعلومات والبيانات وتبادلها بين الممولين والإدارة الضريبية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ويمكن الإفصاح كما يلي:²

أ- الإفصاح أمام الممول: تتطلب العلاقة بين الممولين والإدارة الجبائية أن تكون علاقة واضحة يحكمها القانون، وهذا الوضع يتطلب ان يتربص موظف الإدارة الضريبية بالمول يحصل منه على معلومة أو لينزع منه اعترافا دون أن يكون الممول واعيا بما يطلب منه كما يجب أن توفر الإدارة الجبائية العدالة التي تعاملها مع الممولين وأن يكون نبراسها في ذلك الوصول إلى الحقيقة مجردة من أي اعتبار شخص . ولعل تعميق مفاهيم الإفصاح داخل الادارة و يمكن أن يساهم في القضاء على الفساد الإداري وضبط وترشيد الأداء بالنسبة للعاملين في

¹مهند محمد بن موسى العيني، عبد الرحمان محمد عبد الرحمان، " دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، سنة 2015، جامعة الاسراء، العدد 44، ص 213.

²مهند محمد بن موسى العيني، عبد الرحمان محمد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 214.

الجهاز الإداري الضريبي أو بعض المحاسبين والمحامين الذين يقدمون نصائحهم للممولين بغرض تجنب الخضوع للضرائب أو التهرب منها وقد تجد إدارة الضرائب نفسها في حاجة إلى منع بعض المعلومات عن الممولين للحد من إساءة الممول للنصوص الجبائية التي تمكن الممولين تجنب الضريبة عن خلاف ما يقصد المشرع.

ب- **الإفصاح أمام الغير** : تجيز تشريعات بعض الدول استخدام البيانات الضريبية في أغراض اجتماعية أو تقديمها للإدارات الجبائية وفق الالتزامات و تبادل المعلومات بينها، والذي تقدره الاتفاقيات لجبائية، وفي نفس الوقت تقدر القوانين المصرفية حماية للبيانات الخاصة بالمدعين و تقلص حق الإدارة الجبائية في استعمال هذه البيانات للأغراض الجبائية إلا في حدود معينة من ناحية أخرى تعاقب التشريعات الجبائية موظف الإدارة الجبائية الذي يخالف الالتزام بالسرية، و قيامه بإفشاء أسرار الممول دون وجه حق، و أن يسيء استعمال المعلومات السرية التي يتحصل عليها في غير الغرض الضريبي المخصص لها . و بعد الإفصاح و الشفافية من أهم مبادئ الحوكمة الأمر الذي يساعد على توفير بيئة جيدة لمحاربة الفساد و بما يكفل الحفاظ على حقوق الخزنة العامة كما يكفل للممولين حقوق مقرر في مواجهة الإدارة الضريبية¹.

المبدأ الثاني:

مبدأ ديموقراطية الإدارة : حيث يتعين ان تنتهج الإدارة العليا للإدارة الجبائية مبدأ ديموقراطية الإدارة التي تحقق المشاركة الفعالة للعاملين بالإدارة و الممولين في إتخاذالقرارات المتعلقة بهم . لعل هذا الاتجاه هو الذي دفع المشرع إلى مبدأ التمثيل المقصود للأطراف ذوي المصالح الحيوية في اللجان العليا بالمصالح الضريبية بحيث تكون قرارات اللجان وتوصياتها محققة لمصالح كافة الأطراف بما يحقق المصالح العليا للممولين والإدارة الضريبية في نفس الوقت .

¹مهند محمد بن موسى العيني، عبد الرحمان محمد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 216.

المبدأ الثالث:

التطبيق الصحيح للقانون : يتعين على الإدارة الضريبية أداء واجباتها ومهامها الموكلة لها بدقة، وذلك عن طرق التطبيق الصحيح للقوانين الضريبية وأحكام الرقابة على تنفيذها مع عدم إصدار القرارات واللوائح في ضوء هذه القوانين وعدم إصدار التفسيرات المتناقضة التي يترتب عليها اختلاف تطبيق القانون على نفس الحالات المتشابهة، وكذلك احترام الحريات الشخصية للممولين مما يتضمن معه ضرورة الوضوح التام و الإفصاح لكل القرارات التي تصدرها الإدارة الضريبية و التي تتعلق بالممولين .يشمل نطاق حوكمة الإدارة الضريبية نوعين من الرقابة:

أ- **الرقابة النظامية:** تتطلب التأكد من أن القرارات الادارية التي تتخذها الإدارة الضريبية ملائمة لقواعد الحوكمة وصحيح القانون

ب-**الرقابة على الأداء:** تستخدم في تحقيق الرقابة على الإدارة الجبائية في ممارستها لأعمالها ووظائفها ونظم المعلومات فيها وفعالية وكفاءة عمليات الحصر والفحص والربط وتحصيل المتأخرات الضريبية مع الالتزام بالتشريعات والقوانين والعقود.

المبدأ الرابع:

إدارة المخاطر الجبائية: أحد ركائز حوكمة الإدارة الجبائية وتتولى مراجعة الإجراءات والتعليمات، والتحكم في السياسات إدارة المخاطر الجبائية هي الداخلية وتطوير وتحسين برنامج الاستثمار وتقديم الخدمات الإدارية وتعين تنفيذ الهيكل الضريبي . من أهم مجالات المخاطر الجبائية ما يلي:

أ- مخاطر الفحص الجبائي

ب- مخاطر تناقص العينة الحالية الجبائية بفعل عامل التضخم وتغير سعر الصرف.

ج- مخاطر عدم موضوعية نصوص التشريع.

المبدأ الخامس:

مسؤوليات مجلس الإدارة :

تضمنت مبادئ الحوكمة أن ايطار الحوكمة الجبائية يجب أن يؤكد على التوجيه الاستراتيجي للشركة و أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية بواسطة مجلس الإدارة و ان تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة و المساهمين و يتحقق هذا المبدأ من خلال :

1. ضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة و المساهمين
2. المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين
3. تحقيق مصالح كافة الأطراف و اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب
4. متابعة المهام و الوظائف الاساسية المتعلقة بالشركة .¹
5. يجب ان يعمل مجلس الإدارة و يطبق معايير اخلاقية عالية و أن يأخذ في الاعتبار مصالح و اهتمامات اصحاب المصالح في الشركة و المساهمين.
6. يجب أن يمكن مجلس الإدارة و ان يكون قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة.

يرى الباحث أن هذه المبادئ تساعد المؤسسات في تطبيق الحوكمة و تقييم مستويات التطبيق فيها.

¹مهند محمد بن موسى العيني، عبدالرحمان محمد عبد الرحمان، المرجع السابق، ص217.

المبحث الثاني : ماهية الحوكمة الضريبية

تعتبر الحوكمة الضريبية امتدادا لمفهوم الحوكمة المؤسسية باعتبار أن الضريبة ماهي في الحقيقة إلا مؤسسة تابعة للحوكمة و أهدافها لا يختلف كثيرا عن حوكمة المؤسسة التي جاءت بمجموعة من المعايير على غرار الافصاح و زيادة الشفافية وصولا إلى الأداء الموضوعي بالإضافة إلى تطور مفهوم الحوكمة ليشمل المؤسسات و الدوائر التي تحكمها الدولة وصولا إلى الحوكمة الضريبية التي هي جزء من مفهوم الحوكمة.¹

هذا ما دفع الى تبني سياسة محكمة للتصدي لهذه الآفة التي أصبحت ظاهرة عالمية لصيقة بالضرائب و من هنا يأتي دور الحوكمة الضريبية بشتى آلياتها كوسيلة وقائية وردعية في أن واحد، بغية تقويم الاعوجاج في تحصيل الضريبة والتخفيف من حدة ظاهرتي الغش و التهرب الضريبي. نظرا لما تكسبه هذه الاخيرة من عمل معاكس لمجرى السياسة الإصلاحية الجبائية و ضمان التوزيع العادل للعبء الضريبي و ضمان الإيرادات العامة للدولة لملء الخزينة العمومية.

ومن خلال المبحث سوف يتم التطرق الى اهم العناصر لهذا المفهوم و كذلك التعرف على مختلف اهدافه و دورها في تحسين اداء الضريبة.

المطلب الثاني: نشأة و مفهوم الحوكمة الجبائية

أولا: نشأة الحوكمة الجبائية

أدى التطور الذي طرأ على شكل المؤسسة و تعدد أصنافها و كبر حجمها خصوصا في ل العولمة و النمو الاقتصادي العالمي إلى فصل الملية على التسيير وأول جذور الحوكمة تعود إلى berls and means اللذان يعدان اول من تناول موضوع فصل الملكية عن الادارة و ذلك في عام

¹ حميدة بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2007، ص 45.

1932 و تأتي آليات حوكمة المؤسسات لسد الفجوة التي يمكن ان تحدث بين مديري و مالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمؤسسة.

أما مصطلح حوكمة المؤسسات فتم البدء باستخدامه مع بداية التسعينات من القرن الماضي إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه و أصبح شائع استخدامه من قبل الخبراء و لا سميا أولئك العاملون في المنظمات الدولية و الإقليمية و المحلية.

وفي سنة 1976 عمل Jensen and mechlings على الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وإبراز أهميته في الحد منه و التقليل من المشاركة التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية و الإدارة و قد تتبع مجموعة من الدراسات العلمية و العملية التي اكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات و آثرها على زيادة الثقة في أعضاء مجالس الإدارة هذا ما حث بعض الهيئات العلمية و المشرعين في العديد من دول العالم على إصدار مجموعة من اللوائح القوانين و التقارير التي تؤكد على أهمية التزام المؤسسات بتطبيق تلك المبادئ.¹

إن مفهوم الحوكمة الضريبية هو عبارة عن مفهوم حديث النشأة ووليد التطور في مفهوم الحوكمة و التي تمخضت عن الأزمات المالية، و المعوقات الاقتصادية في العالم في ظل العولمة، وانفصال الإدارة عن الملكية كما في نظرية الوكالة في الشركات.

ولمنع الفساد وزيادة الرقابة على الاعمال و المحافظة على حقوق المساهمين، ومع تطور الحوكمة الخاصة للشركات و من ثم ظهرت الحوكمة العامة.التي تحكم مؤسسات و صلاحيات المؤسسات

¹ كنزه براهيمة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، اطروحة ماجستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014، ص3.

الحكومية و دوائرها، من دون تحيز للدولة و اشتراك المواطنين، و زيادة الشفافية عن أعمالها تجاه المواطنين، من ظهر مفهوم الحوكمة الضريبية¹

ثانيا: مفهوم الحوكمة الجبائية

يعتبر مفهوم الحوكمة الجبائية من المفاهيم الحديثة والتي هي جزء من مفهوم الحوكمة، التي تولدت عن انهيار العديد من الشركات العالمية على غرار (الانهيار المالي لبعض الشركات العالمية الضخمة مثل :مصرف الاعتماد والتجارة الدولي، شركة وورلدكوم الأمريكية للاتصالات، شركة أنرون للطاقة). نتيجة التلاعب والغش في البيانات المالية المقدمة، وسوء الإدارة، وغياب الشفافية والإفصاح، وللحد من الفساد وانتشاره و بتطور حوكمة الشركات وحوكمة المصارف (الخاصة)، ظهرت الحوكمة العامة للمؤسسات الحكومية ومنها الحوكمة الجبائية.²

ومن هنا نجد عدّة تعاريف للحوكمة الجبائية و اختلاف الباحثين والدارسين في هذا المجال، حيث عرفت بأنها: [مجموعة من القواعد والاجراءات التي تمارسها الإدارة الجبائية لضمان حسن سير العمل والارتقاء به، وزيادة الثقة بين المتعاملين لتحقيق العدالة وتوفير الشفافية، وتفعيل الرقابة وتقرير المساءلة لجميع العاملين وذلك لتحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي والاقتصادي للدولة].³

¹ مهني محمد موسى العبيني، عبد الرحمن، دورا لحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، 2015، ص135.

² مباركية سالم العمري، د.حسين الشتيوي، حوكمة النظام الضريبي و دوره في الحد من ظاهرة الفساد الضريبي، دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الواقعة غرب ليبيا، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة طرابلس، ص556.

³ رونق قيديم، دورمبادئاالحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، دراسة ميدانية لمديرية الضرائب لولاية ام البواقي، قسم علوم التسيير تخصص ادارة مالية، 2018-2019، ص17

تعني الأدوار والمؤسسات الجديدة للإدارات الجبائية sandrinGroul

كما عرفها لتحقيق الصلابة في الرقابة الجبائية والشفافية المعتمدة لنقل وتحويل المعلومات الجبائية للجمهور.

1- وتعرف أيضا وفقا للشؤون الاقتصادية والمالية التابعة للمفوضية الأوروبية على أنها: تلك القواعد والأنظمة والإجراءات التي تؤثر على كفييه سياسة الميزانية والتخطيط والموافقة عليها، تنفيذها مراقبتها.

2- من خلال كل هذه التعريفات بالرغم من تبيينها واختلافها من باحثه لآخر يمكن استنتاج أن المفهوم العام لحكم الجبائية يتمثل في أنه مجموعة من المبادئ و الأسس و القواعد و الإجراءات التي تعمل باتساق لضبط أداء الإدارة الجبائية في قدر من المصادقية بينها وبين الأطراف أصحاب المصالح والمحافظة على أموال الدولة من الضياع وفرض المساءلة على جميع العاملين في حاله الإخلال بتلك القواعد وذلك لضمان حقوق الجميع بعدالة وإنصاف، والوصول إلى تحقيق أهداف التشريع الضريبي الاقتصادية

المطلب الثالث: اهداف الحوكمة الجبائية

يؤدي التطبيق الشامل للحوكمة الضريبية إلى تحقيق إصلاح ضريبي متوازن بين كافة الأطراف الضريبية مما يحقق عدد من الأهداف التي تخدم الأطراف من أهمها :

- 1- إيجاد إدارة ضريبية عادلة تعمل بكفاءة واحتراف.
- 2- رفع مستوى الوعي الضريبي وخلق ثقافة الالتزام الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة.
- 3- تحسين مستوى التشغيل والمعالجة الإلكترونية لإقرارات والبيانات.
- 4- التحسين المستمر لأنظمة الضريبية للوصول إلى تحقيق المتطلبات المستهدفة للمستوى الخدمة المقترحة للمكلفين.

5- تحديث الدائرة الضريبية من خلال الأفراد والعمليات والتكنولوجيا وأماكن العمل مختلفة، ووضع نظم و حواجز مشجعه لهم.

6- إن حصر المجتمع الضريبي يؤدي الى منع التهرب الضريبي، ويخفض المنازعات الضريبية إلى أدنى درجه ممكنة.

7- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

8- الارتقاء بمستوى الأداء للوصول إلى معايير الجودة الشاملة. يرى الباحث أن أهداف الحكومة الضريبية ترتبط بكافة أطراف المنظومة الضريبية والتي ستعكس إيجابا على الأداء التشغيلي مما يقود إلى جذب الاستثمارات مختلف الأنشطة في ظل وجود حوكمة ضريبية جيدة.

9- قدرة الإدارة على فرض الرقابة على مجمل الأداء المالي والمحاسبي للشركات باعتبارهم أصحاب المصالح داخل هذه الشركات، وبما يحقق المحافظة على الحصيلة الضريبية من الضياع وتعظيم الربح الضريبي، ومنع إتباع سياسات ينجم عنها تعثر الشركات

10- التشجيع على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة ورفع مستوى الوعي الضريبي،

11- التشجيع على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة ورفع مستوى الوعي الضريبي.

المطلب الرابع: دور الحوكمة الجبائية في تحسين أداء الضريبة

اولا: دور الجوانب الفكرية للحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية :

إن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية للحوكمة المتمثلة بمبادئ وخصائص الحوكمة ينعكس بشكل

جيد على أداء المؤسسات بأبعاده التشغيلية والمالية، وكذلك على المقاييس المختلفة المستخدمة، أي

أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء المؤسسة مما يدعم من قدراتها

على الاستمرار النمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها، خاصة وأن مفهوم حوكمة

الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما :¹

1- الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها .

2- الأداء الجيد بما يحمله من استغلال الفرص المتاحة للارتقاء بالمؤسسة ككل

كما أن من اهتمامات الحوكمة هو الحد من تعارض المصالح بين كافة الأطراف ذات العلاقة،

حيث يؤثر أصحاب المصالح بدرجات متفاوتة على عمل وأداء المؤسسة، هذه الأخيرة لا تستطيع

تعظيم مصالح كل الأطراف في وقت واحد، لأن العظيم مصلحة مجموعة من المجموعات المؤثرة

يؤدي إلى تقليل قدرة منظمة الأعمال على تحقيق مصالح بعض الجماعات المؤثرة الأخرى. ولضمان

حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بعمل المؤسسة بتطلب الأمر غرس روح الانتماء لهؤلاء

المتعاملين معها وعلى رأسهم العاملين بها، وإحساسهم بصدق انتمائهم والعمل على تناسي شعورهم

في أن هذه المؤسسة في مؤسستهم وهي الضمان لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم، وبالتالي سيجسدون هذا

الشعور من خلال إنتاجيتهم العالية واستغلال كل ما يمكن أن يساهم في تقدمها ورفعتها أفضل

استغلال، وإن هذا ينطبق على الأطراف الأخرى المتعاملة مع المؤسسة الذين سيجعلون من تعاونهم

وحرصهم على سير التعامل مع المؤسسة عنوان الاستمرار تدفق المنافع المرجوة لهذه المؤسسة

وبالتالي مشاركة المواطنين في صياغة القرارات الضريبية، حيث يحتاج المواطنون إلى آليات يمكن

من خلالها أن يؤثرُوا في إحداث التعبير ويضعوا الحكام والمسؤولين الحكوميين في موضع المساءلة

بصورة منتظمة، ويحتاج صناع القرار إلى معلومات شاملة وحديثة تبين لهم ما يريده الناس ويطلبونه

بصفة منتظمة، وإذا لم تكن هناك مداخلات منتظمة من المواطنين قد يقع النظام القضائي وصناع

القرارات تحت سيطرة بعض الأفراد أو المجموعات من أصحاب النفوذ الذين ينجحون دائما في إصدار

¹ شعبان، جباية المؤسسة، متبعة للطبع والنشر، الجزائر، ص 50.

قوانين ولوائح لا تخدم إلا مصالحهم الخاصة أن توفير المعلومات الخاصة بالمؤسسة ودقتها وسرعة الإجابة على استفسارات المعنيين والمتعاملين معها يجعل من الثقة بهذه المؤسسة وسيلة لاستمرار التعامل معها من كافة الأطراف وهذه الميزة تتمتع بها أي مؤسسة تعكس صحة عملية الحوكمة بها كما تدل على وجود أنظمة وتعليمات منسجمة مع القوانين المتعلقة بالمؤسسات ذات العلاقة بطبيعة نشاطها . حيث أن القيام بنشر القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية وبصورة مبسطة لكل نشاط على حدة تساعد في تقليص الفجوة بين المكلف والسلطة المالية من خلال تثقيف المكلف ضريبياً، وأن يتم تحديث هذه المعلومات في حال إجراء تعديلات على هذه القوانين والتعليمات وبطرق تشير متعددة سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مقروءة أو أي طرق أخرى كالإنترنت وأن يكون هناك قانون الضمان وصول القرارات والتعليمات إلى المكلفين حيث تبرز أهمية مثل هذا القانون في وصول القوانين والتعليمات الضريبية إلى المكلفين والإعلان عنها في إجبار السلطة المالية بإيجاد السبل الكفيلة بإيصال القرارات والتعليمات إلى المكلف ومحاسبة الإدارة التي تقصر في ذلك، وإن يكون هناك تبسيط للإجراءات الضريبية وصباغة قرارات وتعليمات تكون شفافة وسهلة الفهم من قبل المكلفين والابتعاد عن الصياغات القانونية المبهمة ومن خلال ما تقدم ينصح بان هناك دور كبير ومؤثر للحوكمة في تحسين الأداء الاستراتيجي من خلال إيجاد الإطار القانوني الذي يحدد الصلاحيات بين مختلف الجهات المساهمة في العمل الضريبي من خلال فصل الصلاحيات وتحديد مسؤوليات على سبيل المثال تحديد الجهة المسؤولة عن رسم السياسة الضريبية والجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الضريبية والمتمثلة بالهيئة العامة للضرائب وكذلك توزيع المسؤوليات داخل الإدارة الضريبية يقع على مجلس الإدارة حيث أن من ضمن مسؤولياته هو الموازنة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة، وحماية مصالحهم، وتوفير وعرض المعلومات، ورسم التوجه الاستراتيجي.

- كما إن توفر خصائص الحوكمة في عمل الإدارة الضريبية تساعد في التزامها بقواعد الضريبة، ويمكن عرض دور خصائص الحوكمة في التزام الإدارة الضريبية بقواعد الضريبة .

جدول 1: دور خصائص الحوكمة في تحقيق قواعد الضريبة

قواعد الضريبة	دور خصائص الحوكمة في التزام الإدارة الضريبية في قواعد الضريبة	آلية تنفيذ الحوكمة	خصائص الحوكمة
العدالة الملائمة اليقين الاقتصاد	إن تحديد معايير السلوك الأخلاقي الجيد و الالتزام به من قبل موظفي السلطة المالية يعزز ثقة المكلفين بنزاهة و عدالة الإجراءات الضريبية، وتقديم الخدمات المثلى للمكلفين من خلال الالتزام بإنجاز المعاملات الضريبية في الأوقات المحددة و عدم ارهاق المكلفين بكثرة المراجعات و العمل على اختيار الأوقات المناسبة للمكلفين، ومن ثمة يساهم ذلك في الالتزام الطوعي للمكلفين و الحد من التهرب الضريبي، كما أن الالتزام بمعايير السلوك الأخلاقي يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال عدم حصول حالات التواطؤ مع المكلفين في إجراءات الحصر (أي تسجيل المكلفين) والتقدير	مجلس الإدارة التدقيق الداخلي تشريعات وقوانين	الانضباط
العدالة الملائمة اليقين الاقتصاد	إن الإفصاح عن المعلومات بصفة شفافة، وإمكانية الحصول عليها من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت المناسب، يساهم في تحقيق العدالة من خلال حصول كافة الأطراف على المعلومات، وكذلك مراعاة استخدام الوسائل الملائمة لغرض ضمان حصول الجميع على المعلومات بسهولة ويسر، وأن الإفصاح في الوقت المناسب يساهم في معرفة المكلفين بالإجراءات الضريبية، كما أن	مجلس الإدارة التدقيق الداخلي التدقيق الخارجي	الشفافية

	الالتزام بالشفافية في العمل الضريبي سوف يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية ومن ثم تحقيق الاقتصاد في النفقات.		
العدالة الملائمة الاقتصاد	إن توفر الاستقلالية في العمل الضريبي يساهم في تحقيق العدالة من خلال عدم الخضوع لجهات متنفذة تعمل على تحقيق مصالحها الشخصية، وإن توفر الاستقلالية في الهيكل التنظيمي سوف يحد من الرتابة في العمل ومن ثم تحقيق المرونة والاستقلالية.	مجلس الإدارة التدقيق الداخلي التدقيق الخارجي	الاستقلالية
العدالة الاقتصاد	إن توفر أنظمة للمساءلة والمحاسبة وعلى وفق المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة لموظفي السلطة المالية تعمل على تعزيز ثقة الأطراف ذات العلاقة بنزاهة الإدارة التنفيذية، كما أنها تعمل على تحسين أداء العاملين والحد من الفساد المالي والإداري	مجلس الإدارة التدقيق الداخلي التدقيق الخارجي	المساءلة
العدالة الملائمة اليقين الاقتصاد	إن تحديد المهام والصلاحيات الممنوحة للعاملين تعمل على تقسيم العمل بين العاملين في المؤسسة مما يحد من الرتابة في العمل، ومن ثم يؤدي ذلك إلى توفير الخدمات الملائمة للمكلفين من خلال تسهيل الإجراءات الضريبية وعدالتها، وكذلك فإنها تساهم في تحقيق الدقة والالتزام في العمل، كما إن ذلك سوف يعمل على تحسين أداء الوحدات الإدارية وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.	مجلس الإدارة التدقيق الداخلي	المسؤولية

<p>العدالة الاقتصاد</p>	<p>إن توفر العدالة في المعاملة مع الأطراف ذات العلاقة فيما يخص إتاحة المعلومات، وفي تحديد الأجور والحوافز، ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى تحسن أداء الإدارة الضريبية أي زيادة الإيرادات الضريبية.</p>	<p>مجلس الإدارة التعويضات والمكافآت</p>	<p>الإنصاف</p>
<p>العدالة الاقتصاد</p>	<p>إن التزام المؤسسة في حماية المجتمع والمساهمة في تطويره، وكذلك مساهمتها في حماية البيئة من التلوث، فإن ذلك يعزز ثقة الأطراف ذات العلاقة بها والمجتمع، حيث إن إظهار مدى مساهمة النظام الضريبي في تحقيق أهدافه الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تعاون الأطراف ذات العلاقة والمجتمع مع الإدارة الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية والمساهمة في الحد من التهرب الضريبي.</p>	<p>مجلس الإدارة التدقيق الداخلي التدقيق الخارجي</p>	<p>المسؤولية الاجتماعية</p>

المبحث الثالث: العلاقة بين العصرنة الضريبية و الحوكمة الجبائية

المطلب الأول: تعريف العصرنة

أ- التعريف اللغوي: ¹

- **عصرنة:** أي جعل الشيء متماشيا مع روح العصر، تطوير مؤسسة او منظمة، يجب

علينا عصرنة أفكارنا

- **عصرنة:** منسوب الى العصر، مواكبة للتطورات و مستجدات عصره

ب-التعريف الاصطلاحي: تعد العصرنة la modernization مسعا كاملا و متوصلا يمتد

ليشمل التنمية الاقتصادية، الإدارية و السياسية للعديد من الدول يرتكز في ذلك على مرجعيات

الاستراتيجيات و الوسائل المتبناة عبر السنين، غايته التحكم في توجيه التطور الاقتصادي إعادة

الاعتبار للمؤسسات و تعزيز التنمية الإدارية، وصولا الى تحديد المسؤولية و القانونية للسلطات

العمومية، و الوقوف على قدرتها في التسيير بفعالية.

1- مفهوم العصرنة الجبائية: ²

يقصد بها عملية التكيف مع التحولات من خلال وسائل و أساليب تسيير حديثة نمط ثقافة تنظيمية

جديدة قائمة على ادخال التكنولوجيا و تحويل المعرفة الى خدمات لمواكبة التطور الحاصل في البيئتين

الداخلية و الخارجية، لتحقيق رضا المكلف موظف و المكلف و بلوغ جودة الخدمة أو هي مواكبة

التطور التكنولوجي و التعامل مع معطياته و التكيف مع شروطه، للحصول على إدارة ناجعة و نزيهة

و شفافة تسيير على خطوات استراتيجية لتقديم الأحسن للمكلف في وقت وجيز.

¹ محمد عباس محرز، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة المواطنين، العدد 15، مجلد 02-16، ص 50.

² المرجع نفسه، ص 51.

المطلب الثاني: عصرنة الادارة الجبائية و علاقتها بالحوكمة الجبائية

تعد الضريبة احدى اهم ادوات الضبط الاقتصادي لتحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة فهي مورد هام لتمويل خزينة الدولة تسمح بتغطية نفقاتها العامة غير ان بلوغها الهدف تحول دولة عدة مشاكل اهمها مشكلة التهرب الضريبي الناتجة عن الحوكمة الضريبية و التي اصبحت شيئا فشيئا اكبر عائق للتنمية و خسارة معتبرة من الايرادات بالنسبة للخزينة العمومية في جميع الدول مما يتطلب ايجاد حلول فعالة لمكافحة الظاهرة و التخفيف من حدتها او تجنب وقوعها بحيث تقوم عصرنة ادارة الضرائب كوسيلة وقائية لمعالجتها و ذلك باتباع استراتيجية خاصة تصب في تنمية مستوى الوعي الجبائي و تحسين علاقة الادارة بالمكلف بالضريبة عن طريق تحسين نوعية الخدمة المقدمة و كسب رضا المكلف للوصول الى اكبر قدر من الثقة الذي هو قبول الضريبة و بالتالي عدم اللجوء الى التهرب من أدائها بحيث تعتمد الحوكمة الضريبية على تنظيم العلاقات بين كافة الاطراف المتعاملين فيها و خارجها من دافعي الضرائب و بالتالي فهي تؤدي الى خلق الافصاح و الشفافية و العدالة و الموضوعية و عدم الغلو في تطبيق القانون و التعليمات التنفيذية و الذي يعطي لكل ذي حق حقه و بالتالي الحفاظ على حقوق الخزينة من الايرادات المستحقة دون اسراف او تجاوزات في القانون من جهة و من جهة اخرى مراعاة حقوق دافعي الضرائب و حمايتهم بحيث تؤكد الحوكمة على حقوق العاملين بالحقل الضريبي كما تسعى الحوكمة إلى العصرنة الضريبية فهي عملية تغيير الهياكل الادارية و كيفية تسييرها و هذا باتباع اسلوب جديد يعتمد بالدرجة الاولى على تجميع المهام في مصلحة واحدة و تصنيف المكلفين بالضريبة حسب درجة اهميتهم و كذا استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة بغية تسهيل الإجراءات الجبائية للمكلفين بالضريبة و الرفع من مستوى الاستجابة الطوعية لديهم وبالتالي للعصرنة و الادارة الالكترونية دور فعال في تفعيل العمل الرقابي داخل الإدارة الجبائية الجزائرية و اعتبار عصرنة الادارة الجبائية نموذج يجب تعميمه

على جميع القطاعات الدولة بما يفرض علينا التوجه نحو تبني مشروع الحكومة الالكترونية مما يساهم في تحقيق العمل و الشفافية على إرساء مبادئ الحوكمة الضريبية و بالتالي ضرورة حتمية

من اجل اصلاح النظام الجبائي الجزائري.¹

¹محمد عباس محرز، المرجع السابق، ص 53.

المبحث الثالث: مظاهر العصرنة الجبائية في الجزائر

تعتبر عصرنة النظام الضريبي أحد أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل مواجهة التحولات الكونية المتسارعة. وبالتالي فرضت على الاقتصاد الوطني الجزائري تحسين جودة الخدمات الضريبية. واستخدام البيانات العامة و الشخصية، وأيضا دعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وبالتالي فعصرنة النظام الضريبي ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة الفعالية و الكفاءة عن طريق ضبط المصالح الضريبية للعائلات الإضافية بأقل جهد و في اقل وقت ممكن، و عليه فقد ساهمت عصرنة الضرائب بالجزائر في إعطاء دفعة قوية شلت خيارا استراتيجي أساسي يسعى لترسيخ الشكل الجديد من الإدارة الالكترونية اثر مرونة و دقة، فسياسة التحديث و التجديد التي تنتهجها الدولة للتغلب على العديد من المشاكل الضريبية أصبحت متجاوزة في ظل عصرنة الإدارة الضريبية. والتي تمثلت في مورين أساسيين هما النظام الضريبي و البنية الهيكلية الإدارة الجبائية.¹

النظام الضريبي من بين أهم الإصلاحات التي طرأت على النظام الضريبي هي تأسيس ضرائب ذات طابع دولي و عصرية تضاهي بذل الأنظمة الضريبية للدول المتقدمة و تمثلت هذه الضرائب الضريبة على الدخل الإجمالي، ضرائب على إرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة و الضريبة الجزافية الوحيدة.

بنية الإدارة التحتية : ترمي عصرنة الإدارة الجبائية إلى تنظيم الهياكل وطرق تسييرها من خلال

عصرنة مواردها البشرية و إنشاء نموج تنظيمي

أ - عنصر الموارد البشرية :

إن السياسة الضريبية هي التي تحدد محتوى قوانين الضريبة و طرقها، و لكن الإدارة الجبائية هي

التي تضع تلك السياسات موضع التنفيذ، فالإدارة الجبائية هي التي تترجم القوانين الضريبية إلى

¹ فرغوس فتية، العصرنة والاصالحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالاشارة الى حالة الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17، جانفي 2017، ص10.

إيرادات ضريبية، فالموارد البشرية تعتبر القلب النابض للإدارة الجبائية الحديثة، لأنها تقوم بوظائف ومهام تعزز مكانتها في الهيكل التنظيمي للإدارة وتجعلها وسيلة البقاء، بحيث يتحقق ذلك من خلال التعليم، تبني التكوين القصير المدى لخريجي الجامعات في الاختصاصات المختلفة بالمدرسة الوطنية للضرائب ENI مع تنظيم ملتقيات دورية لرسكلة وتحسين المستويات لجعلها تتماشى ومستجدات الإصلاحات الجبائية الجارية التدريب، التكيف مع المتغيرات البيئية، توظيف الكفاءات، عقد دورات واجتماعات لمتابعة وتحسين الأداء، كما يلعب التقدم التكنولوجي في مجال الإعلام و الاتصال (شبكة الانترنت) دورا متزايدا في تسهيل انجاز أعمال الجهاز الإداري للضريبة و فعاليته .¹

ب- إصلاح هياكل الإدارة :

مديرية كبريات المؤسسات: أنشأت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي 303-2002 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494-2005 المؤرخ في 26 ديسمبر 2005 وتم فتحها لجمهور بتاريخ 02 فيفري 2006 وأوكلت لها مجموعة من الصلاحيات على المستوى الوطني، فهي مكلفة بتسيير جميع المهام معا (الوعاء، التحصيل، الرقابة والمنازعات)، كما تهتم بتسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمؤسسات الكبرى الخاضعة للقانون الجزائري، الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها مقر إقامة في الجزائر بالإضافة إلى : ه الأشخاص المعنوية أو تجمعات الأشخاص المعنوية المشكلة بقوة القانون أو فعليا، العاملة في ميدان المحروقات وكذا الشركات التابعة لها كما تنص عليه أحكام القانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بأحكام التتقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

¹ توهامي خالد، عصنة الإدارة الجبائية وأثرها في كسب رضا المكلفين وتحسين أدائها، مذكرة ماستر، 2016/2017، سطيف، في 67.

• شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي اختارت نظام شركات رؤوس الأموال، المنصوص عليها في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي يساوي أو يفوق رقم أعمالها 100.000,000 دج .¹

• إدارة كبريات الشركات:

هي مكلفة بمسك وتسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها . وإصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتنفيذ عمليات التسجيل والطابع وتعاينها وتصادق عليها

- مراقبة الملفات حسب كل وثيق
- ملفات تعويض فروض الرسوم .
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والآتوى.
- مراقبة حساب التسيير مراقبة مسبقة وتصفيه.
- التموين بالطوابع ومسك محاسبتها .
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات.
- إعداد و إنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها . دراسة التظلمات ومعالجتها.
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائي
- معالجة طلبات التخفيض الإداري.

¹ المادة 03 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 02-303 مؤرخ في 28 سبتمبر 2002 جريدة رسمية رقم 64 سنة 2002 . المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002 ص 14.

• إعداد الإجراءات المتعلقة بالإتمادات والتصفية، والأمر بصرف نفقات التسيير والتجهيز مهما

كانت طبيعتها وتسهر على تنفيذها وتحسينها.

*ضمان تسيير المستخدمين وتقييم الاحتياجات من الوسائل المادية والبشرية والتقنية وتعد التقديرات

الميزانية المطابقة لذلك.

*توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.

*ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.

*نشر المعلومات والآراء اتحاد المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، مع تذكيرهم

بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجبائية

*التعاون والتنسيق مع الهيكل المركزي المكلف بالإعلام في مجال إستراتيجية الاتصال والاستقبال

والإعلام وكذا تنفيذها.¹

¹ رسائل المديرية العامة للضرائب، رقم 75، 2014.

• مركز الضرائب :

هو مركز تسيير موحد يجمع، تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير و التحصيل و المراقبة و المنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات و مديريات الضرائب الولائية، بهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم : المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي . ل المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات و التي يفوق رقم أعمالها 30 مليون دج . ينشط مركز الضرائب في المجالات الآتية :

• في مجال الوعاء :

- يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات و غيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات .
- مسك و تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية .

• في مجال التحصيل:

- التكفل بالجداول و سندات الإيرادات و تحصيل الضرائب و الرسوم و الأتاوى .
- التكفل بالعمليات المادية للدفع و التحصيل و تقدير الأموال النقدية .
- ضبط الكتابات و تسجيل مركزة تسليم القيم

• في مجال الرقابة¹:

- البحث واستغلال المعلومات الجبائية و مراقبة التصريحات .
- إعادة و تحقيق برامج التدخلات و المراقبة لدى الخاضعين للضريبة و تقييم نتائجها .

• في مجال المنازعات:

¹رسائل المديرية العامة للضرائب، رقم 75، 2014.

- دراسة ومعالجة الشكاوى.
- متابعة المنازعات الإدارية و القضائية . استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة .
- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة .
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية.
- تنظيم و تسيير المواعيد.
- نشر المعلومات و المطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب .

• المركز الجوّاري للضرائب:

- يقوم بتسيير المكلفين بالضريبة غير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات و مركز الضرائب إذ يعتبر المحاور الجبائي الوحيد لهم، فهو مركز ذو اختصاص و بنية موحدة يسمح للمكلفين بالضريبة التابعين له لإتمام واجباتهم الجبائية، والمتمثلين في :
- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الجزائي.
 - الأشخاص الذين يحققون مداخيل مهنية الضريبة على الدخل الإجمالي التابعة لمكان وجود مسكنه .
 - الأشخاص الذين يحققون مداخيل عقارية .
 - ينشط المركز الجوّاري للضرائب في المجالات التالية¹:

• في مجال الوعاء:

¹رسائل المديرية العامة للضرائب، رقم 75، 2014

- إحصاء الممتلكات و النشاطات و تسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب و كذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات.
- المصادقة على الجداول و سندات الإيرادات و تقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.
- إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبات.

• في مجال التحصيل:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل
- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول و المتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة و تقدم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

في مجال الرقابة و البحث:

- تشكيل و مسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات و بطاقيات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوازي للضرائب و الممتلكات العقارية المتواجدة فيه .
- متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة و تقديم نشاطات المصالح المعنية¹.

¹رسائل للمديرية العامة للضرائب، رقم 75، 2014.

• في مجال المنازعات:

- دراسة كل طعون نزاعية أو إعفائية موجهة للمركز الجوارى للضرائب . التكفل بإجراء التبليغ و الأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقرر .
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية.

• في مجال الاستقبال و الإعلام:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة و إعلامهم .
- نشر المعلومات حول الحقوق و الواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجوارى للضريبة.

• في مجال الإعلام الآلي و الوسائل:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها، وكذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة و أمن المحلات، أنظر الملحق رقم 05.
- إدخال تكنولوجيا المعلومات : في إطار عصرنة الإدارة الجبائية حرصت هذه الأخيرة على تقديم خدمات مواكبة للتكنولوجيا الحديثة للاتصال، حيث أن فعالية الإدارة سواء في علاقتها مع المكلفين بالضريبة أو في سيرها الداخلي ترتبط ارتباطا وثيقا بفعالية نظامها المعلوماتي ولقد فرضت التحولات الحالية في مخطط النظام الجبائي والتنظيم الإداري وكذا تطور تكنولوجيا الإعلام الحاجة إلى وضع نظام معلومات جديد يسعى إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في :

• تحسين مفهوم المادة الجبائية .

- خدمة أفضل للمكلفين بالضريبة والشركات.

وبالفعل قامت الإدارة الضريبية بالاستعانة بمكتب استشارة أجنبي إسباني Indra قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الضريبية للاستغناء عن استعمال الوثائق في عديد الإجراءات ذات الصلة اعتمادا على الانترنت والتشغيل الآلي التدريجي لكيفيات التصريح والدفع من طرف المكلفين بالضريبة وهذا عم طريق بوابة " جبايتك " ، أنظر الملحق 02 والتي تتألف من حزمة من الخدمات المختلفة المتمثلة في :

خدمات البوابة متاحة بصفة دائمة وهي متوفرة مجانا للراغبين في الانضمام، كما يتم تأمين تبادل البيانات بين دافعي الضرائب والبوابة، كما أن هناك إجراءات جديدة لطلب التسجيل فيما يخص رقم التعريف الجبائي¹.

وضعت المديرية العامة للضرائب لفائدة المكلفين بالضريبة إجراء يرمي إلى تسهيل مرافقة النشاط الاقتصادي الذي يتمثل في طلب الترخيم سواء كان شخص طبيعي أو معنوي بناء على مجموعة معلومات يتم إرسالها كوثيقة مرافقة عبر البريد الإلكتروني التالي [http://did-requetes@mf.gov.dz/](http://did-requetes@mf.gov.dz) :

- كما يمكن تحميل التصريحات الجبائية عبر الإنترنت حيث اختارت المديرية العامة للضرائب إدراج حل يدخل ضمن الإدارة الإلكترونية يكون ناجحا بغية تسهيل مساعي المكلفين بالضريبة من خلال وضع على الانترنت التصريحات الجبائية القابلة للتحميل والتي من شأنها أن تسمح لمختلف المكلفين بالضريبة باستيفاء وضعيتهم الجبائية دون عناء التنقل إلى المصالح الجبائية .

¹ رسائل المديرية العامة للضرائب، رقم 75، 2014

• النظام المعلوماتي :

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ « النظام المعلوماتي الجبائي » الذي هو في طور التجسيد ترمي به إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني، . يعتبر النظام المعلوماتي من المشاريع الأكثر طموحا التي سطرته الإدارة الجبائية إذ يهدف هذا البرنامج إلى إرساء إدارة إلكترونية تركز استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال كأداة عمل وتقارب بين الإدارة الجبائية ومحيطها وعليه يساهم الاستعمال المشترك للإعلام الآلي والإلكتروني والاتصال بشكل مباشر في جعل نشاط الإدارة الجبائية آلي وغير حيادي، لما له من دور في¹:

- تقدم للمديرية العامة للضرائب الدعامات في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة .

- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبتين .

- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لحمل المستخدمين المؤهلين .

- إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤولياته . تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة² .

- البحث عن تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها .

¹رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 81 عام 2015 ص7.

²رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 73/2014.

المبحث الرابع: دراسات سابقة.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة الجبائية في الجزائر، حيث تم التطرق له ودرسته في العديد من المناسبات على غرار أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستير، الملتقيات الوطنية، والمجلات الخ.

المطلب الأول: مذكرات ورسائل جامعية.

- دراسة الطالب هوشات رؤوف، (2017-2018)، بعنوان : حوكمة التنمية المحلية بالجزائر

- دراسة حالة ولاية بومرداس، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آخر ما توصلت إليه أدبيات نظريات الإقتصاد الحديثة، وذلك بالانتقال من تنمية ذات طابع محلي، والقائمة وفق طرح العولمة على نموذج اتخاذ القرار التشاركي بين فئات ثلاثة هي الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني المحلي، يهدف أيضا إلى تشخيص مشاكل التنمية المحلية والعمل على معالجتها . البحث في آليات تفعيل التنمية المحلية مع التركيز على مقارنة الحوكمة، وكذا استعراض مختلف عوالم ومتطلبات حوكمة التنمية المحلية في الجزائر وذلك من أجل بناء تصور متكامل ورؤية مستقبلية للتنمية المحلية في الجزائر .

ومن بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها نجد:

أن مفهوم الحوكمة مرتبط بصيغة مباشرة مع حقل السياسات العامة للتنمية، وهو عبارة عن مقارنة جديدة في التسيير تساعد على تفعيل وترشيد السياسات التنموية وطنيا ومحليا من حيث الصناعة والتنفيذ. يواجه واقع التنمية المحلية في الجزائر العديد من المشاكل والمعوقات، إذ لم تحقق الجزائر أهدافها المتوقعة من البرامج ومخططات التنمية التي تبنتها لحد الآن، حيث لا تزال الجماعات المحلية متخلفة عن توفير الخدمات العمومية للمواطنين المحليين وقد بينت الدراسة التطبيقية : أنه وبالرغم من امتلاك ولاية بومرداس مجموعة من الإمكانيات والموارد التي تؤهلها لتحقيق التنمية المحلية

بصورة فعالة وبمختلف أبعادها، وتبقى الولاية تعاني العديد من المشاكل الوظيفية والمؤسسية التي عرقلت عملية الحوكمة على مستوى إقليمها، لذلك وجب الاهتمام أكثر بالعوامل والسبل المساعدة على التطبيق الناجح المقاربة الحوكمة في تدبير وتسيير الشأن المحلي .

- مرشاترووف، 2017-2018، الحوكمة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الخضم الإدارة العالمية و التنمية المحلية جامعة بات الفصل الأول . الحوكمة الجبائية

• **دراسة الطالبة ورشاني شهيارا، (2014-2015) : بعنوان : الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، الهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية الحوكمة الرشيدة بالنسبة لنظام الحكم المحلي، وكذا الوقوف على أهم خصائص وسمات النظام المحلي الجزائري وتوضيح أهم متطلبات إصلاحه، لهدف أيضا هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى تطبيق الدولة الجزائرية لنظام الحكم الراشد والأخذ بالمعايير الدولية، من بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة : أن صعوبة تطبيق سياسة الحكم الراشد في الجزائر خاصة على المستوى المحلي تكمن في غياب الأطر التنظيمية التي تغطي النقص الملحوظ في الإدارة الجزائرية، عدم الأخذ بالخصوصيات المحلية بعين الاعتبار وعدم إعداد محددات تسلق من واقع المجتمع وتطلعاته، هدف أيضا إلى ضعف وانخفاض مستوى أداء الجهاز الإداري المحلي بسبب نقص الخبرات الإدارية.**

- دراسة عبد الرحمن بكر 2013 م (1) تناولت الدراسة الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي . تمثلت مشكلة الدراسة في أن بعض الشركات تقدم قوائم مالية تحتوي على معلومات مالية تفتقر إلى الدقة والشفافية والوضوح لغرض تقليل الضريبة المستحقة عليها وبالتالي تتعدم الثقة بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وبين هذه الشركات . هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي - تمثلت

فرضيات الدراسة في إن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصادقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات . إن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل . إتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن تطبيق الحوكمة الضريبية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصادقية في التقارير المالية المقدمة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات . أوصت الدراسة بالعمل الجاد على زيادة وعي الموظفين والمسؤولين بمعايير الحوكمة لما لذلك من أثر كبير في تحقيق الأهداف العليا للمؤسسات المالية . تناولت الدراسة الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي بينما تناولت دراستي الحوكمة الضريبية وأثرها في زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

- دراسة مصطفى علي، 2013 م (1) تناولت الدراسة دور الحوكمة في تحسين الأداء الإستراتيجي للإدارة الضريبية . تمثلت مشكلة الدراسة في معانات الهيئة العامة للضرائب من بعض جوانب القصور في الأداء الإستراتيجي، وذلك لإفتقارها إلى آلية عمل تحكم وتنظم العمل داخل المنظومة وخارجها وبالتالي تنعكس رسم أهداف ورسالة الهيئة على المدى القريب والبعيد . هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب، كما هدف إلى تحديد المتطلبات الأساسية والآليات المتاحة لتطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تحسين الأداء الإستراتيجي للإدارة الضريبية لتحقيق رؤيا ورسالة الهيئة . إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن خصائص نظام الحوكمة المتمثلة في (الإفصاح والشفافية- المسؤولية والمساءلة- العدالة والإنصاف- الإستقلالية - المسؤولية الإجتماعية) متوفرة في الهيئة العامة للضرائب بشكل محدود مما يؤثر على أدائها الإستراتيجي وعلى ثقة المكلفين بالنظام الضريبي . أوصت الدراسة بتبني مفهوم الحوكمة بالإدارة الضريبية لما له من

أثر في تحسين أداء الهيئة . توفير الإستقلالية في للإدارة الضريبية في تنفيذ السياسة الضريبية وفق الإستراتيجيات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

تناولت الدراسة دور الحوكمة في تحسين الأداء الإستراتيجي للإدارة الضريبية بينما تناولت دراستي الحوكمة الضريبية وأثرها في زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

دراسة مهند، عبد الرحمن 2015 م (1): تناولت الدراسة دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي . تمثلت مشكلة الدراسة في هل يمكن للرقابة المباشرة كالية من آلية الحوكمة الضريبية بالحد من الفساد الحكومي المالي والإداري) ؟. هل يمكن للرقابة غير المباشرة كالية من آلية الحوكمة الضريبية بالحد من الفساد الحكومي المالي والإداري) ؟. هدفت الدراسة إلى إستعراض أهم آلية للحوكمة الضريبية وهي الرقابة الضريبية (المباشرة وغير المباشرة) .

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، إن أحد آليات الحوكمة الضريبية الرقابة الضريبية المباشرة والتي تركز على الأداء والربط بين الإقتصاد في الموارد والكفاءة والفاعلية في الإنجاز، من خلال الإجراءات والتعليمات ومتابعتها تتبع قوة الرقابة الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة والذي يقلل من إمكانية الفساد الحكومي والعكس بالعكس .

أوصت الدراسة بالتركيز على عمل هيكل تنظيمي للرقابة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية على كافة المستويات الإستراتيجية، والهيكلية، والمستويات التشغيلية والمالية .

بالإضافة لبيان إجراءات الفحص الضريبي للمكلفين من خلال تعليمات واضحة وسهلة.

دراسة يوسف حسن 2017 م (1) تناولت الدراسة دور الحوكمة الضريبية في زيادة جودة التقارير المالية لضمان زيادة مستوى الإلتزام الضريبي للممولين، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، هل يمكن إحداث توافق بين الأطراف ذوي العلاقة بالنظام الضريبي من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة بغرض زيادة جودة التقارير المالية ؟، هل يؤدي عمل الأطراف ذوي العلاقة بالنظام الضريبي بإتساق

مع بعضها البعض إلى زيادة الإلتزام الضريبي وزيادة جودة التقارير المالية؟، هل يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية على الأطراف ذوي العلاقة بالنظام الضريبي إلى زيادة جودة التقارير المالية وإستيفاء الإلتزام الضريبي؟، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة على النظام الضريبي السوداني وإبراز دورها في زيادة مستوإللتزام الضريبي للممولين، التعرف على دور تطبيق الحوكمة الضريبية على زيادة جودة التقارير المالية .

إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي .

توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تؤدي الحوكمة الضريبية إلى زيادة جودة بيانات التقارير المالية الحوكمة الضريبية تعمل على زيادة الإلتزام الضريبي للممولين .

عدالة التشريع الضريبي تزيد من جودة بيانات التقارير وبالتالي إستيفاء الإلتزام الضريبي، أوصت الدراسة العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة على النظام الضريبي .

إصلاح التشريع الضريبي من خلال وضع نصوص تساعد على تطبيق كبادئ الحوكمة الضريبية

ضرورة تحقيق توافق بين الإدارة الضريبية والتشريع الضريبي .

تناولت الدراسة دور الحوكمة الضريبية في زيادة جودة التقارير المالية لضمان زيادة مستوى الإلتزام

الضريبي للممولين بينما تميزت دراستي بدراسة أثر الحوكمة الجبائية في الجزائر و تقييم دورها و واقعها.

المطلب الثاني: المجالات العلمية .

د : يوسف بن برة، فيصل جميلة: (المجلد 6 العدد 1 - حوان 2019) ، الديمقراطية التشاركية

لتفعيل الحوكمة الجبائية على المستوى المحلي، لهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم حكم الديمقراطية

التشاركية من أجل معرفة الطرق الأفضل لتسيير الجماعات المحلية باستخدام معايير مؤسسية كفأه تشجيع على المزيد من الحوكمة . من بين أهم النتائج المتوصل إليها أن المقاربة التشاركية من أفضل الطرق والاستراتيجيات للإدارة وترشيد الشأن المحلي وتحقيق التنمية المطلوبة، وتحقيق أكبر قدر من الرضا المجتمعي.

تم التوصل أيضا إلى أن المقاربة التشاركية تعمل على تفعيل آليات الحوكمة (المشاركة، الشفافية، العدالة) بصورة كبيرة، لأن فلسفتها تتقاطع مع فلسفة الحوكمة في عناصر مهمة على غرار إشراك المواطن في اتخاذ القرارات التي تمس واقعه المباشر في تزويده بأدوات المراقبة والمساءلة، وبصورة متساوية بين أفراد المجتمع، أي أنها تعمل على ترسيخ دولة القانون.

• **بلعورة هجيرة 2017:** الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية نموذج الجزائر، هدف هذه الدراسة إلى إبراز أسباب زيادة الإنفاق في الجزائر، إبراز الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في التقليل من الإسراف وكذا إبراز أهم النقائص التي تحول دون تطبيق مبادئ الحوكمة، تم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

• تؤدي أوجه الضعف في الحكم من قبيل انعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وحالات الفساد إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها خاصة الفقراء منهم، فالفساد يحرم الفقراء من نصيبهم العادل من الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية، ويوجه موارد الدولة إلى وجهات غير مشروعة، ما يقلل من كفاءة وفعالية سياستها وبرامجها التنموية . تعد عدم فعالية الرقابة على الإنفاق العام، ونقص الشفافية في تسيير الأموال العامة من بين الأسباب التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهدر والإسراف في النفقات، واستمرار الاختلاسات، وقد إتخذت الجزائر خطوات إيجابية لمكافحة هذه الظواهر كإعادة إحياء دور مجلس المحاسبة، وتفعيل قانون ضبط الميزانية وتوسيع مجال اختصاص المفتشية العامة المالية، بالإضافة إلى إصلاح النظام المحاسبي وإصدار قانون

جديد للصفقات، ورغم كل هذا بقت الجزائر تصنف ضمن الدول الأقل شفافية في الموازنة العامة وفقا لمؤشر الموازنة المفتوحة الذي يصدر عن مؤسسة الشراكة في الموازنات الدولية.

المطلب الثالث : المؤتمرات والملتقيات الوطنية.

• أمباركية سالم العماري، د.حسن رمضان الشتيوي، (11-12 نوفمبر 2019) :حوكمة النظام الضريبي ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الضريبي (دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الواقعة غرب ليبيا)، الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على الجانب المفاهيم الحوكمة النظام الضريبي وكذلك الفساد الضريبي وعلاقتها في الحد من هذه الظاهرة، كما تهدف أيضا إلى بيان أثر تطبيق حوكمة النظام الضريبي والتعرف على أسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

• ان المستوى العام لتطبيق الآليات المباشرة وغير المباشرة للحد من الفساد الضريبي جاءت بأهمية نسبية عالية جدا، وأن المستوى العام لوجود أسباب حقيقية للفساد الضريبي في الإدارة الضريبية كانت نتائجه بدرجة أهمية بالغة جدا

• دراسة د. محمد ياسين غادر (2012) ، مؤتمر وطني بعنوان : محددات الحوكمة الضريبية ومعاييرها، تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على مفهوم أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، أو ما اصطلح عليه بإسم الحوكمة . كما يسعى أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية:

التعرف على إيجابيات ومزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة بها .

• تحديد محددات ومعايير ومبادئ الحوكمة في إطار عام ومتكامل، تقديم ورقة عمل بحثية لمؤتمر عولمة الإدارة في عصر المعرفة المنعقد في تاريخ 15-17 ديسمبر 2012، قاعة المؤتمرات، جامعة الجنان.

من بين أهم النتائج المتوصل إليها :

- أن الحوكمة ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها وبالتالي يجب اعتمادها وتطبيقها في كافة الوحدات الإدارية والاقتصادية لما تحقق من منافع لكافة أصحاب المصالح والمجتمع .
- *الحوكمة نموذج إداري جديد يهدف إلى إعادة توزيع الصلاحيات في الهياكل الإدارية بهدف اعتماد الإدارة الرشيدة في اتخاذ القرارات الإدارية وتفعيل دور أصحاب الملكية.
- الحوكمة نظام إداري جديد يساعد على الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها.
- ومن النتائج الهامة للحوكمة أنها تؤمن الأبعاد المحاسبية التالية : تهتم بالمساءلة والرقابة المحاسبية، تؤمن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، تساهم في إيجاد دور لوحدات المراجعة الداخلية، تؤكد على احترام دور المراجع الخارجي، تساهم في تفعيل دور لجان المراجعة، تساهم في تحقيق الإفصاح والشفافية، تساعد على تقويم أداء الوحدات الاقتصادية وكذا إنتاج معلومات محاسبية موثوق منها

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بمفهوم كل من الحوكمة بصفة عامة والحوكمة الجبائية، فتطرقنا بصفة عامة لأهم المؤشرات التي تركز عليها الحوكمة على غرار الشفافية، المساءلة والمحاسبية، الكفاءة والفعالية، ووقفا على الفاعلين في الحوكمة أي الأطراف الرئيسية المكونة للحكم الراشد : من دولة، قطاع خاص ومجتمع مدني وأنه لا بد من تضافر جهود هذه الأطراف لتحسين الواقع التنموي للمجتمعات المحلية . كما تطرقنا أيضا لأبرز النظريات، المبادئ والأهداف التي تقوم عليها للحكومة الجبائية، معرجين على أهم الدراسات السابقة التي تناولت المواضيع ذات الصلة بالحوكمة و الحوكمة الجبائية وعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الأبحاث في العديد من المناسبات ذات الطابع العلمي.

الفصل الثاني :
تقييم الحوكمة الجبائية في
الجزائر

تمهيد :

منذ تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لوحظ دخول مصطلح الحوكمة بقوة ، حيث أشارت الكثير من الدراسات التطبيقية والأكاديمية ، والتقارير الاقتصادية إلى ضرورة حوكمة التسيير الاقتصادي ومن أهم هذه التقارير التقرير الذي صدر سنة 2008 عن وزارة المالية المعنون بـ: إرساء برنامج التدخل الوطني الحوكمة وتسيير الاقتصاد 2007-2009 ، حيث لم يهمل التقرير قطاع المالية والجبائية بحيث أشار إلى برامج عصرنه الإدارة الجبائية وتبسيط النظام الضريبي كما أشار إلى التحديات التي تواجه الجبائية وهي التهرب الضريبي والقطاع الغير رسمي لكن رغم ذلك يبقى تسيير الاقتصاد يخضع للظرفية والارتجالية . (وزارة المالية ، 2008) .

المبحث الأول : تقييم تجربة الجزائر في الحوكمة الجبائية :

المطلب الأول: المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة الجبائية في الجزائر

تقييم قاعدة التشاور حول الجبائية في الجزائر

إن المتتبع لمسار الإصلاحات والتسيير الجبائي في الجزائر يدرك الغياب الشبه التام لأي شكل من أشكال الاستشارة باستثناء المناقشات السنوية التي تتم على مستوى البرلمان الذي هو في الأصل مشكوك في شرعيته وهو لا يمثل الشرعية الحقيقية ، ويمكن توضيح مقاربات التشاور في الجزائر كمايلي:¹

- التشاور التمثيلي :

هو من اختصاص البرلمان باعتباره ممثلا للشعب يحق له مناقشة وتغيير وتعديل النصوص القانونية التي تعرض عليه والملاحظ أن أداء البرلمان في الجزائر ومن خلال عمل الكتل النيابية ومناقشة قوانين المالية والأسئلة الشفوية والكتابية أن تأثيره سعي ولا يتجاوز المناقشة وإبداء الرأي وفي النهاية الموافقة على قوانين الحكومة برفع الأيدي دائما ، ولم يتمكن من تقديم قانون يخول له مراقبة السلطة التنفيذية ، كما أن النقاشات تتركز على الجوانب السياسية خدمة للبرامج الحزبية الضيقة ، دون التركيز على الجوانب التقنية ودراسة الأثر للنصوص على الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، حيث أن أعضاء أحزاب الأغلبية يأتمرون بأوامر السلطة ويسمحون بتمرير جميع مشاريع القوانين التي تصدر عنها.

- التشاور التشاركي:

¹ محمد بوشوشة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة 1، 2021، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 105.

الفصل الثاني:تقييم الحوكمة الجبائية في الجزائر

هو مشاركة المجتمع المدني والمني في صياغة القرار ومناقشة مشاريع القوانين لأنها تؤثر مباشرة على المجتمع بصفة عامة والملاحظ أن الدستور الجزائري وفي المادة السادسة يفتح المجال للمشاركة في صنع القرار حيث يؤكد على إقامة هيآت تعتمد على مشاركة المواطن والمؤسسة في تسيير الشأن العام (Galic , 2004 , p 16) غير أن مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار الجبائي تكاد لا تذكر لسببين : (فنغور ، 2017 ، صفحة 298) - سياسي : أن الجباية من أعمال السيادة ومن صلاحيات الدولة دون غيرها ولا يمكنها المغامرة بمبدأ التحفظ باعتباره من القضايا الحساسة للدولة تقني : الصفة التقنية للضريبة تفرض الإبقاء عليها داخل دائرة المختصين وأن اختلاف الآراء قد يؤدي إلى تمييع القرار ويمكن عرض أهم الهيآت التشاورية ومدى تأثيرها في صناعة القرار العمومي.¹

الجدول 02 : هيآت الإستشارة الجبائية في الجزائر.

الهيآت	درجة التأثير و المشاركة في صناعة القرار العمومي
النقابات	- الإتحاد العام للعمال الجزائريين صار ماليا تماما دون أي تأثير - النقابات المستقلة تعاني: من التضيق و عدم الحرية في العمل مع تحيدها و ابعادها نهائيا من المشاركة في صنع القرار من خلال عدم استعدادها لاجتماعات الثلاثية لطرح افكارها و تصوراتها
الاحزاب السياسية	- أحزاب النظام الحاكم: موالية تماما لقرارات السلطة و الحكومة و لا تبدي أي تدخل او معارضة قرار مهما كان غير شعبي - الاحزاب المعارضة: لا تملك أي برامج واقعية عدم فتح المجال امامها و التضيق عليها

¹محمد بوشوشة، المرجع السابق، ص112.

الفصل الثاني:تقييم الحوكمة الجبائية في الجزائر

الجمعيات	يقترن دورها على اقامة بعض التظاهرات الاعلامية لبعض قضايا المجتمع
المجلس الإقتصادي الإجتماعي CNES	لم يقدم الاضافة المرجوة منها جمع احصاءاته تعتمد على وزارة المالية دون مصادر اخرى للمعلومات و اولوياتها الشؤون العامة :الاقتصادية ،الاجتماعية ،السكن ،الاجور ، محاربة الفقر .
لجنة إصلاح الدولة	لم تظهر لها نتائج الى غاية الان و لا تدرج الجبائية ضمن اهتماماتها
اللجنة المتساوية الأعضاء	يراسها المدير العام للضرائب تتكون من ممثلي الادارات المركزية للمالية و لكن نتائج اعمالها غير منشورة
المجلس الوطني للجبائية	تم الاعلان عنه سنة 1999 و تم تاسيسه سنة 2012 بالمرسوم رقم 12-34 و لكنه يبقى حبرا على ورق دون أي تفعيل
مجلس المحاسبة	يهتم بالرقابة البعدية للميزانية العمومية يعطي رايه فقط في الميزانية العمومية للدولة دون ان يكون له تاثير فعلي حقيقي
منظمة الباترونا	رغم انه تتاثر مباشرة بالضرائب الا ان دورها هامشي في هذا المجال و جميع مطالبها التخفيضات
	و الاعفاءات و الدعم دون تفكير في مصير الفئات الهشة

واقع قاعدة الرؤية في الإصلاحات الجبائية:

من خلال تتبع مسار الإصلاحات وواقع التسيير الجبائي في الجزائر يمكن ملاحظة الغياب التام لاستراتيجية حقيقية ذات خطوط توجيهية سواء على المستوى القصير ، المتوسط ، أو البعيد ، حيث أن أغلب القرارات تتسم بالطابع الظرفي والنظرة الضيقة والآنية والعشوائية للأمور وقد أشارت تقارير الهيئات الدولية إلى غياب الشفافية في المجال المالي سواء بالنسبة للإيرادات أو النفقات ويرجع ذلك

إلى غياب منظومة إحصائية تقدم معطيات دقيقة حول الجباية مما يغيب المعلومة الاقتصادية أو يجعلها غير دقيقة ، ويمكن توضيح أهم جوانب القصور في قاعدة الرؤية في الجزائر كما يلي :

غياب الرؤية على مستوى المالية العمومية : يلاحظ في الجزائر دائما الغموض والتعليم وغياب الرؤية الاستشرافية في تسيير المالية العمومية واللجوء إلى قوانين المالية التكميلية أو الطابع السري للعملية ويمكن توضيح أهم جوانب القصور في تسيير المالية العمومية في الجزائر .

السرية في إعداد قوانين المالية :¹

الطرق المتبعة في إعداد قوانين المالية في الجزائر يشوبها التعتيم والغموض حيث تتم في غرف مغلقة بعيدا عن الاعلام ، ولكن الراي العام يتلقى تسريبات حول القانون الجديد عن طريق وسائل الإعلام أو تصريحات المصادر الموثوقة المجهولة والكثير منها يؤثر على الأسعار بشكل مباشر حتى قيل تطبيق القانون كما أن الكثير من نصوص قوانين المالية تكون مهمة وغير واضحة وتشير تقارير الهيئات الدولية حول الشفافية في الجباية بأنها غير كافية ولا يتم احترام أحكام الشفافية وتطالب الجزائر بالإسراع في تحسين الشفافية .

تقييم مدى تطبيق قاعدة المقرونية:

النظام الجبائي الملائم هو الذي يمكن فهمه بسهولة و يفترض الوضوح في قراءة احكامه حتى يعرف كل مكلف حقوقه و وواجباته بسهولة ,و عادة ما يدور النقاش حول الصياغة القانونية و كذلك طبيعة العقيدة من دقة المصطلحات الاجرائية ، مثل الإجراءات التنظيمية للرقابة والشكاوي والمنازعات ، ومن خلال ملاحظة الواقع السائد في الجزائر يمكن ملاحظة الإخلال بقواعد القانون

¹محمد بوشوشة، المرجع السابق،ص114-115.

وعدم التجانس حيث صدرت مجموعة من القرارات والقوانين التي أخلت بالقانون وأوجدت تناقضات كبيرة يقف أمامها المتعامل الاقتصادي موقف المتفرج الذي يعجز عن إيجاد طريقه .

تقييم تطبيق قاعدة الحماية والأمن:

هي توفر الضمانات القانونية للمكلف من خلال الالتزام بالقانون عند التطبيق وهو ما يحقق المساواة بين المكلفين أمام القانون ويكرس الحماية اللازمة من أي تعسف أو تجاوز ، حيث يجب منع كل أساليب التمييز في المعاملة الجبائية مما يساهم في تكريس أساليب عمل الحماية القانونية في الجبائية . ومن خلال قراءة لمختلف القوانين المنظمة للجباية في الجزائر يمكن ملاحظة ما يلي حول قاعدة الحماية والأمن.

قاعدة الاستقرار:

القانون الجبائي هو ترجمة مكتوبة للسياسة الجبائية المعتمدة من طرف الدولة هذه الأخيرة من أهم عناصر السياسة الاقتصادية ولذلك فإن القانون الجبائي هو أكثر القوانين حركية استجابة للتغيرات في المحيط ، ويكون هذا مقبول في حالة تغير الظروف واعتماد سياسة جبائية تتماشى مع التغيرات في المجتمع ، وليست فقط ناتجة عن عدم الالتزام بقواعد الحوكمة والظرفية في الرؤية والعشوائية في اتخاذ القرار الجبائي ، خاصة عندما يكون التعديل مرتكزا على نفس النصوص فهو دليل على غياب الجدية اللازمة في إعداد النصوص أو تعديلها ويعتبر عدم استقرار التشريعات الجبائية من أكثر عيوب الأنظمة الجبائية لأنها تعبر عن التخبط وغياب قواعد الحوكمة ولا تساهم في تكريس تقاليد معرفية دائمة ومن أهم الملاحظات بالنسبة لاستقرار في التشريعات الجبائية يلاحظ ما يلي:¹

¹محمد بوشوشة، المرجع السابق، ص115.

التغير في أنظمة إخضاع المكلفين حيث كان هناك نظامين فقط حقيقي وجزافي ليتم إدخال نظام

ثالث وهو المبسط سنة 2008 ثم إلغاءه سنة 2015 والرجوع إلى نظامين للإخضاع.

• تغييرات في معدلات الضرائب المطبقة خاصة بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات حيث بلغ عدد التغييرات 04 في ظرف سنتين وفي سنة 2015 تم تغييرها مرتين وهو دليل على حجم التخبط وعدم اتباع المسار الحتمي في اتخاذ القرارات عدد التغييرات في كل قانون مالية لا تقل عن 50 تغيير فيمتوسط الأحكام المعدلة يصل إلى 50 تعديل وتراوحت بين 200 مادة سنة 2002 و 67 مادة سنة 2017 مما يجعل كل قانون مالية بمثابة إطار جديد للجبائية ، وعند حساب عدد المواد والتعديلات المتخذة منذ سنة 1992 على أساس متوسط 50 تعديل في كل قانون مالية بعد مرور 20 سنة فإن عدد التعديلات تقارب 1000 تعديل وفي كل مادة ، 3 تدابير جيبائية فإننا تصبح أمام 3000 تغيير تم تطبيقه وبالتالي فنحن أما 1000 ورقة للنصوص الجبائية إن من أهم الآثار المترتبة عن عدم استقرار التشريع الجبائي هو إضعاف الرضا عن الضريبة فقد بينت الدراسات التطبيقية عن وجود ترابط قوي بين التحضر الجبائي والالتزام الضريبي سواء في الدول النامية أو المتقدمة حيث يعتبر التحضر الجبائي كمحدد رئيسي للاقتصاد الغير رسمي.

قاعدة الحوكمة في مجال الفعالية الجبائية: ¹

هناك عدة طرق لقياس فعالية النظام الجبائي من أهمها مؤشرات فيتو تانزي وقد وضعها أحد الخبراء في السياسة الجبائية في صندوق النقد الدولي وبالاعتماد على معطيات تركز حصيلة الضرائب يمكن اختبار مدى توفر هذه المؤشرات في النظام الجبائي الجزائري بحيث نلاحظ عدم إمكانية تطبيق المؤشرات على النظام الجبائي في الجزائر ، ماعدا المؤشر الأول فالحصيلة موزعة على أربع ضرائب

¹محمد بوشوشة، المرجع السابق، ص117.

اثنان منها مباشرة بنسبة 38 % واثنان منها غير مباشرة بنسبة 62 % المؤشر الخامس تكاليف التحصيل في غياب معطيات عن تكلفة تحصيل الضرائب فإن هذا المؤشر يبقى في حكم المجهول ، أما باقي المؤشرات لا يمكن أن تتحقق حيث أم مؤشر التآكل يمكن الاستدلال عليه من خلال القطاع الغير رسمي الطي تجاوز كل الحدود إضافة إلى الإعفاءات التي يستفيد منها المكلفون في مجال الضرائب المباشرة وخاصة الإعفاءات التي تستفيد منها المؤسسات في استراتيجية دعم الاستثمار مما يساهم في تآكل الوعاء الضريب.

قاعدة الحوكمة في مجال الاتصال:

إلى وقت قريب لم تكن تشكل وظيفة الاتصال محور اهتمامات الإدارة الجبائية في الجزائر ، لكن في السنوات الأخيرة بذلت مجهودات مهمة لتحسين الاتصال بين الإدارة الجبائية والمكلف من علاقة تسلط إلى علاقة تعاون وتواصل إلا أنه تبقى وظيفة الاتصال محدودة وغياب المعلومة والتعتم عليها وخاصة فيما يخص النصوص التطبيقية والمذكرات الداخلية التي يمنع الاطلاع عليها من طرف الجمهور ، ولقد شكلت وظيفة الاتصال من أهم محاور العصرية والإصلاح الجبائي ومن أهم الجهود المبذولة لتطوير الاتصال على مستوى إدارة الضرائب يمكن ذكر:

• موقع أنترنت يحتوي على جميع المستجدات الخاصة بالضرائب وكذلك القوانين والمعلومات والوثائق التي يحتاج إليها المكلف.

• إصدار منشورات لتقديم إعلام جيائي عم المديرية العامة للضرائب والتي من أهمها رسالة المديرية العامة للضرائب lettre de DGI صدر أول عدد لها نوفمبر 2001 ، وهي الرسالة التي

توضح مختلف التعديلات في النصوص القانونية والجهود المبذولة لإصلاح وعصرنة النظام الجبائي في الجزائر.¹

المطلب الثاني: مؤشرات ضعف الحوكمة الجبائية و اقتراحات لتحسينها في الجزائر

- مؤشرات ضعف الحوكمة الجبائية في الجزائر : ارتفاع نسب التهرب الضريبي:

إن ارتفاع نسب التهرب الضريبي في حد ذاته يعني أن المكلف يفتقد للتحضر الجبائي ، وهو مظهر من مظاهر عدم الثقة بين الدولة والمكلف ، فقد بين تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES) أن حجم التهرب حوالي 600 مليار دج خاصة بالفترة 1990 - 2018 ، وأن متوسط نسبة التحصيل الضريبي لا تتجاوز 70 % وهو ما يمثل ما قيمته 44 مليار دج لا تخضع للاقتطاع الضريبي كل سنة ، وذلك عقب رقابة مست أهم 33 متعامل اقتصادي في الجزائر بينهم 18 منتجا و 15 مستوردا و لك 755 من عموم التجار . (CNES, 2018)

- توسيع دائرة النشاط الموازي (الغير رسمي):

لا توجد دراسات وإحصائيات دقيقة حول السوق الموازية في الجزائر ، حيث قدرها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بحوالي 32 % إلى 38 % من الناتج الداخلي الخام ، أي حوالي 15 مليار دولار مضيفا أن القطاع يشغل أكثر من 13 ملايين شخص خارج رقابة المنظومة الجبائية مشددا على أن حجم التهرب الضريبي حوالي 100 مليار دج أي حوالي 10 % من الجبائية العادية .

(, CNES) 2018

¹محمد بوشوشة، المرجع السابق ، ص 120.

– فشل برنامج الامتثال الجبائي الطوعي :¹

محاولة من الحكومة الاستقطاب رؤوس الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية ، من خلال المادة رقم 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ، عن طريق التعليم الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 جويلية 2015 المحددة لكيفيات تنفيذ برنامج الامتثال الجبائي الإيرادي ، وذلك خلال الفترة 02 أوت 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016 ، تتضمن هذه العملية عددا معتبرا من الضمانات القانونية والتقنية التي تقود إلى حرية التصرف في الأموال المودعة لدى البنوك وكذا تسوية الوضعية الجبائية من خلال تقديم إلزامي للشهادة المحررة عند دفع رسم جزافي بمعدل 07 % . وقد فشلت عدم عملية الامتثال التي عرفت مقاطعة كلية من طرف المتعاملين حيث بلغت حصيلتها فقط في 31/12/2015 حوالي 05 مليار دج وبحصيلة ضرائب تقدر بحوالي : 0.360 مليار دج .²

تشوه هيكل الإيرادات الجبائية:

يمكن توضيح ذلك كما يلي:

بنية الإيرادات العادية في الجزائر :

تتمثل الجبائية العادية في مجموع الاقتطاعات ذات الطابع الإجباري التي يتم تحصيلها من قطاعات

النشاط الاقتصادي خارج المحروقات وتشمل 03 عناصر أساسية :

- الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل + الضرائب على رأس المال) .
- الضرائب الغير مباشرة (الضرائب على السلع والخدمات + الرسوم على الاستهلاك + الرسوم الجمركية + حقوق التسجيل والطابع).

¹محمد بوشوشة، المرجع السابق، ص120.

² مجلس المحاسبة ، 2017 ، صفحة 245 .

- سيطرة الضرائب على السلع والخدمات ثم الرسوم الجمركية ثم حقوق الطابع والتسجيل في تكوين الضرائب الغير مباشرة وهو دليل على ارتفاع الضرائب على الاستهلاك ودليل كذلك في الارتفاع المستمر للواردات.

• سيطرة الضرائب الغير المباشرة بنسبة 66. % خلال الفترة 2000-2017 بينما لم تتجاوز حصيله الضرائب المباشرة 34 % وهذه التركيبة تعكس واقع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية المتخلفة وبيئة متواضعة ، حيث لا يوفر النشاط الاقتصادي الأوعية الواسعة والمتنوعة لاقتطاع الضرائب المباشرة إضافة إلى العجز في تعبئة وتحصيل ما هو متوفر لضعف القدرات والوسائل اللازمة فيصبح اللجوء إلى الاقتطاع الغير مباشر هو الممكن لسهولة فرضه وتحصيله وقلة التهرب منه.

- **بنية الضرائب المباشرة :** تشكل الضرائب المباشرة أهم أنواع الاقتطاعات الجبائية المباشرة والركيزة الأساسية لأي نظام جبائي خاصة في الدول المتقدمة ، لأنها الضريبة الأكثر تحقيقا للعدالة الجبائية والأكثر مردودية والأكثر إحساسا بها لأن المكلف يدفعها عن طريق التصريح والدفع المباشر ويمكن توضيح بنية الضرائب المباشرة في الجزائر كما يلي :

- الجدول (11) : هيكل الضرائب المباشرة في الجزائر للفترة 2000-2017.

- نجد أن أكبر نصف من الضرائب المباشرة يتم تحصيلها من الأجور حيث بلغت النسبة المتوسطة للفترة 2000-2017 حوالي 52 % بينما تساهم بقية الضرائب المباشرة (الضريبة على الدخل الإجمالي الضريبة على أرباح الشركات) بحوالي 42 % .

• تضاعفت حصيله الضرائب على الأجور أكثر من 15 مرة خلال 18 سنة من 82 ألف مليار دج إلى 1236.1 ألف مليار دج كل هذه المؤشرات تثبت أن تمويل مهم للخزينة العمومية يدفعه

العمال والموظفون وهي حصيلة مرتفعة وصعبة التهرب منها لأنها تقتطع من المصدر مباشرة ولا يحس بها العامل ، كذلك يتبين ضعف التنمية الاقتصادية في الجزائر نظرا لعجز النشاط الاقتصادي على تأسيس نشاطات تجارية حقيقية لتمويل الخزينة العمومية ويبقى العامل وحده هو الذي يتحمل الفاتورة من خلال ارتفاع جدول الضريبة على الدخل الإجمالي التي تجعل من التاجر يدفع أقل من العامل وهو تناقض كبير حيث أن التاجر يحقق دخلا أكثر من العامل وهو ما يستوجب مراجعة هذه النقطة .

- اقتراحات لتحسين الحوكمة الجبائية في الجزائر :

تتميز الإيرادات الجبائية في الجزائر بعدم الاستقرار لأنها تعتمد في الأساس على الجباية البترولية وبالتالي فإن أثر المحروقات على تعبئة الموارد المالية كبير حيث أنه في مرحلة ارتفاع الأسعار تصبح القدرة على التعبئة كبيرة وفي المقابل عند انخفاض الأسعار تبدأ معها المعاناة والصعوبات المالية وظهور الاختلالات المالية الصعبة من هذا المنطلق يصبح من الضروري تطوير النظام الجبائي خارج المحروقات من أجل ضمان تمويل مستقر ومستدام للاقتصاد الوطني والانتقال الجبائي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد حقيقي يرتكز على مساهمة المواطنين في تمويل الخزينة وتمكين الجباية العادية من لعب دورها في التنمية الاقتصادية كأسلوب أساسي للتمويل العمومي ، ومن خلال التحاليل السابقة لواقع الحوكمة الجبائية في الجزائر يمكن اقتراح التوصيات التالية من أجل تحسين الحوكمة الجبائية:

- الحوكمة القبالية:

- تشجيع إجراءات الاستشارة التمثيلية والتشاركية لتقليص الهوة بين السياسة الجبائية والحوكمة الجبائية من خلال إخضاع التدابير الجبائية للتحكيم وتطبيق المعيار الجبائي .

- العودة إلى التفكير في التسيير العصري للجبائية من خلال الإعلان عن تصور جماعي حول التوجهات الجبائية للحكومة¹.
- على الإدارة الجبائية الخروج من الدائرة المغلقة لصنع القرار الجبائي إلى الدائرة المفتوحة على المحيط وتوسيع الاستشارة التشاركية مع الشفافية خلال مراحل التسيير الجبائي .
- تجاوز عمليات المشاورات الشكلية للموافقة على قرارات معدة مسبقا أو بمشاركة أطراف لا علاقة لها بالموضوع التي قد تفسد القواعد العامة للإخضاع الضريبي.
- الاستفادة من تجارب الدول في ميدان الاستشارة الجبائية مثل التجربة البريطانية التي أعطت للاستشارة الطابع الرسمي بتحديد الأجل اللازمة للاستشارة ودراسة آثار تطبيق التدابير . كما يمكن الاستفادة من التجربة الاسبانية عندما تقدم الإطار المفاهيمي لقواعد ومبادئ الإخضاع الجبائي .
- مسايرة مناهج العمل العالمية بالاعتماد على التطبيقات وبرامج الإعلام الآلي في إجراء لمحاكاة مشاريع التعديلات للتدابير الجبائية قبل تطبيقها على غرار التجربة الفرنسية بإنشاء المحاك الجبائي (le simulateur fiscal) الذي يستخدمه البرلمانين . وفي الولايات المتحدة يستخدمه الكونغرس (ديوان الموازنة) ويسمح لأي أحد تحديد الأثر الاقتصادي والاجتماعي والموازنة العامة لأي تعديل جبائي ، وبسرعة فائقة لا تتعدى بعض الثواني

- الحوكمة البعدية:

- وهي متابعة قواعد التطبيق باحترام قواعد الشفافية والأمن والاتصال والابتعاد عن مصادر الفساد والتقييم البعدي للإجراءات من خلال التأكيد على الدور الرقابي والتقييمي للبرلمان ومجلس المحاسبة والقيام بالدراسات التقييمية للتدابير الجبائية وتسهيل عمليات التواصل.

¹محمد بوشوشة، المرجع السابق، ص121.

- ترقية عوامل التحضر والرضا بالضريبة:

أن محاولات إخضاع عدد أكبر من المواطنين للضرائب وبطريقة إرادية وطوعية تشكل الاستراتيجية الحقيقية لأي سياسة جبائية تسعى لتحسين فعاليتها ولا شك أن إعادة تأهيل النظام الجبائي من خلال عصنة جوانبه التشريعية والتنظيمية وتحسين العلاقة بين المكلف وإدارة الضرائب من القضايا الأساسية التي تساهم في رفع مستوى التحضر الجبائي والرضا والقبول الطوعي بشرعية الضريبة ولكنها غير كافية وترتبط بقضايا أخرى خارج المنظومة الجبائية مثل غياب الرضى عن السلطة لأسباب اجتماعية ، سياسية ، تاريخية ، ثقافية تعكس تدمير المواطنين من الحكومات .

- فتح المجال أمام الاجتهاد الجبائي :

إن عمل الإدارة الجبائية هو الالتزام التام بالنصوص القانونية ، ومذكرات التطبيق الصادرة عن الوصاية ، لكن الواقع يفرز دائما وضعيات مختلفة لا تغطيها النصوص القانونية ، ولا تتوافق مع روح القانون ، وهنا يجب فتح الباب أمام الاجتهاد في اتخاذ القرارات الجبائية ومنح حرية أكثر للسلطة التقديرية للموظف من أجل اتخاذ القرارات ، وهو عامل مرتبط بمدى التكوين . التأهيل ، الخبرة المهنية والتشاور الذي تكتسبه الإدارة الجبائية من أجل التفسير الصحيح والتقدير الملائم للوضعيات والتدابير الجبائية التي يمكن مواجهتها في أرض الواقع .

التجسيد الفعلي للعصرنة في ميدان الاتصال والرقمنة :

يبدو أن الاهتمام الكبير بعملية الرقمنة والتسيير الالكتروني للملفات الجبائية يبقى حبيس الأيام الدراسية والملتقيات والنشرات الإعلامية للمديرية العامة للضرائب وما تم إنجازه لا يتعدى عمليات التخليص الطي أنجزته مديريةية التحصيل بينما لا تتوفر الإدارة العامة للضرائب على شبكة وطنية

الفصل الثاني:تقييم الحوكمة الجبائية في الجزائر

للمعلومات تسمح للإدارات بالتواصل معها والحصول على المعلومة في الوقت المناسب خاصة ملف البطاقية الذي يشكل أهم المعطيات التي يمكن استغلالها للحد من التهرب الضريبي.

خلاصة الفصل :

تسعى الحوكمة الجبائية إلى تحسين التحضر الجبائي من خلال إنشاء عقد اجتماعي بين الدولة والمكلفين ، يتحمل من خلاله كل طرف بواجباته ويتحصل على حقوقه والابتعاد قدر الامكان عن علاقة السلطوية والإدارة البيروقراطية ، وتمر الحوكمة الجبائية بمسار واضح يبدأ من مرحلة التشاور إلى مرحلة الرقابة والمسؤولية عند تنفيذ الميزانية العمومية ، ومن خلال دراسة موضوع الحوكمة الجبائية في الجزائر تم التوصل إلى أنه مازالت كل المؤشرات التي تقوم عليها الحوكمة في الجزائر بعيدة عن المعايير العالمية للحوكمة الجبائية وذلك يتجسد من خلال :

✓ ضعف المشاورات مع الأطراف الفاعلين والاكتفاء فقط بمشاورات في البرلمان دون مساهمة فعلية عدم وضوح الرؤية والتوقع من خلال الاكتفاء فقط بتصورات حالة وأنية على المستوى القصير وكثيرة التغيير وعدم الاستقرار

✓ الغموض في إعداد مشاريع الوانين وعدم وضوحها وصعوبة القراءة بالنسبة للمكلفين .
✓ ضعف الحماية بعدم العدالة في تطبيق الضريبة ، التسلط في إجراء الرقابة الجبائية ، العشوائية في الشكاوي والمنازعات

✓ تشريعات غير مستقرة ودائمة التغيير حتى في السنة الواحدة .
✓ الجانب المالي الضعيف ، التهرب الضريبي الكبير ، الإعفاءات الجبائية ، ضعف الإدارة الجبائية . عدم تحقيق الاتصال الكافي من خلال وجود وسائل اتصال لكنها غير مفعلة وصعبة الفهم .

الفصل الثالث:

الجزء التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد ان تم التطرق في الفصل السابق الى الأسس النظرية لتقييم و مفهوم واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر ,سيتم تخصيص هذا الفصل الى للدراسة الميدانية و التحليلية لواقع و مدى استخدام الحوكمة في المؤسسات و الإدارات الضريبية ,و من خلال هذا الفصل سنتطرق الى التعريف بمجتمع الدراسة و خصائص أفراد عينة الدراسة,الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة لجمع البيانات و الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ,و في الأخير سيتم تحليل و تفسير البيانات المجمعة باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS و انطلاقا مما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

✓ المبحث الاول : الإطار المنهجي للدراسة

✓ المبحث الثاني : عرض و تحليل البيانات

✓ المبحث الثالث :إختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة :

في هذا الإطار سنحاول إبراز منهجية الدراسة بمختلف جوانبها، بغرض المنهج المتبع و تعريف بمجتمع الدراسة و عينة الدراسة، بالإضافة على نموذج الدراسة و الأساليب و الأدوات المستخدمة و الدراسة.

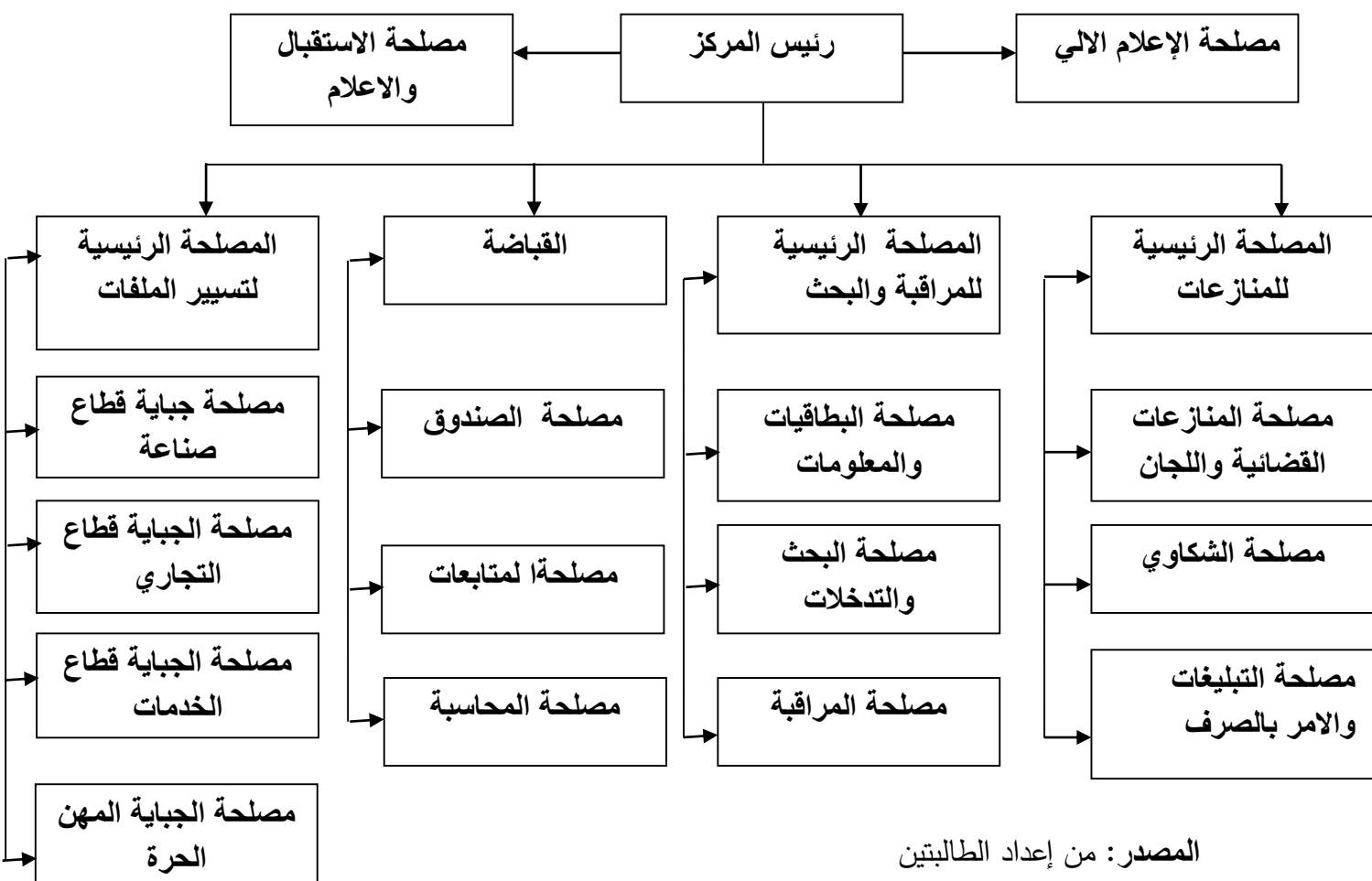
المطلب الاول: منهجية البحث :

أولاً: تعريف مركز الضرائب عban رمضان برج بوعريريج :

تعد مركز الضرائب من المراكز الأساسية في ولاية برج بوعريريج حيث تعد مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز .

ثانيا : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

الشكل رقم: 01 الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

أولاً: الأدوات الإحصائية المستخدمة

- من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من قوائم الاستبيان تمت عملية تفرغ البيانات exel والاستعانة ببرنامجSPSS حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية من بينها:
- 1-قياس ثبات و صدق الأداة المستخدمة في الدراسة بواسطة معامل الفاكرومباخ.
 - 2-التكررات و النسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.
 - 3-الاعتماد على بعض مقاييس الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي و الانحراف المعياري.
 - 4-معامل الارتباط بيرسون لقياس قوة و اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع.
 - 5-اختيار كولموجروف سمير نوف لمعرفة البيانات ان كانت تتبع التوزيع الطبيعي او لا.

ثانياً: أدوات جمع البيانات:

في موضوع دراستنا هذه سيتم الاعتماد على الاستبيان بشكل كبير كوسيلة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة،بالإضافة الى الاعتماد على الملاحظة العلمية.

1. **الاستمارة:** تعرف الاستمارة على أنها نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه الى أفراد من أجل

الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة و يتم تنفيذ الاستمارة اما عن طريق

المقابلة الشخصية أو ترسل الى المبحوثين عن طريق البريد.

و تم الاعتماد على هذه الأداة من أجل الوصول الى معلومات أكثر موضوعية عن العينة محل

الدراسة.

و كانت هذه الأداة تهدف الى:

1- تشخيص ما مدى معرفة عينة الدراسة لفائدة الإدارة الضريبية و الأشخاص الجبائي ، اظهار مدى تطبيق واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر و مستوى التحكم فيها معرفة دور الحوكمة الجبائية في دعم الإدارات الجبائية.

2- معرفة دور الممارسات الجبائية في الحوكمة الجبائية

2. تصميم الاستمارة:

تم الاعتماد على العديد من الدراسات السابقة و البحوث و الاعتماد على الخلفية النظرية لدراسة

لبناء الاستمارة حيث تكونت من محورين اساسين هما :

✓ محور البيانات العامة : تتضمن البيانات الشخصية التي تخص أفراد عينة الدراسة و هي

:الجنس ,العمر ,المستوى التعليمي ،عدد سنوات العمل بالشركة ،المركز الوظيفي

✓ محور البيانات الموضوعية : شمل في المجموع على (22) عبارة ،مقسمة على ثلاث محاور

المحور الأول (7) و الثاني (10) و الثالث (5).

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات

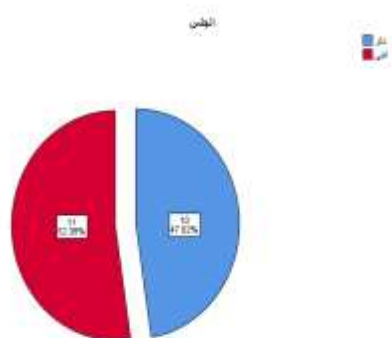
. الخصائص الديموغرافية

أولاً- الجنس:

الجدول رقم (3) : توزيع

الشكل (2) التوزيع حسب الجنس

أفراد العينة حسب الجنس



الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	10	47.6
أنثى	11	52.4
المجموع	21	100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

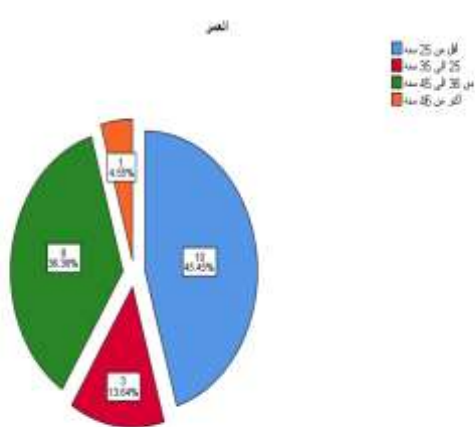
نلاحظ أن هناك تقارب بين الجنسين حيث الذكور بتكرار يقدر ب 10 بنسبة 47.6 % مقابل 52.4 % لجنس الإناث بتكرار مقداره 11 .

ثانياً- العمر:

الجدول رقم (4) : توزيع

الشكل (3) التوزيع حسب العمر

أفراد العينة حسب العمر



العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	10	45.5
25 الى 35 سنة	3	13.6
36 الى 45 سنة	8	36.4
أكبر من 46 سنة	1	4.5
المجموع	22	100

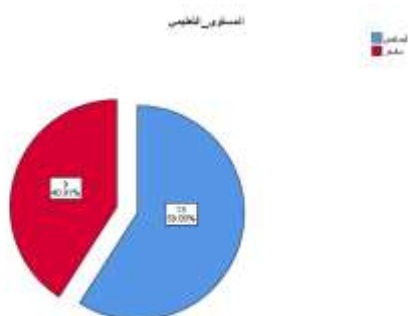
المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

الجدول يوضح أن 45.5% من أفراد العينة بلغت أعمارهم أقل من 25 سنة ، 36.4 % من أفراد العينة أعمارهم 36 إلى 45 سنة ، 13.6 % أعمارهم من 25 إلى 35 سنة و 4.5 % أكبر من 46 سنة.

ثالثا - المؤهل العلمي:

الجدول رقم (5) توزيع

الشكل (4) التوزيع حسب المؤهل العلمي أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	13	59.1
ماستر	9	40.9
دراسات عليا متخصصة	00	00
المجموع	22	100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

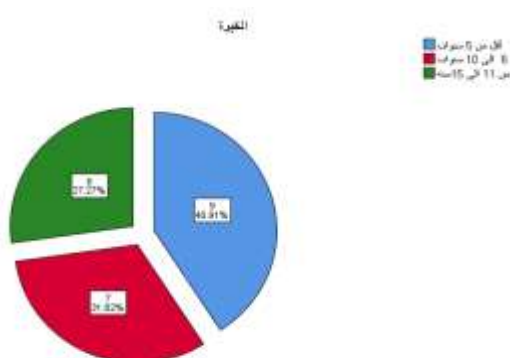
يبين الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يحملون شهادة ليسانس بنسبة 59.1 % ، بينما كانت

نسبة حاملي ماستر 40.9% وكانت 00% دراسات عليا متخصصة.

رابعا- سنوات الخبرة:

الجدول رقم (6) : توزيع

الشكل (5) التوزيع حسب سنوات الخبرة أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
05 سنوات فأقل	9	40.9
من 06 إلى 10 سنوات	7	31.8
من 11 إلى 15 سنة	6	27.3
المجموع	22	100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

يتضح من الجدول السابق أن 40.9 % من أفراد العينة خبرتهم 05 سنوات فأقل ، بينما 31.8% هي نسبة الذين تتراوح خبرتهم من 06 إلى 10 سنوات، و 27.3 % خبرتهم من 11 الى 15 سنة .
نتائج اختبارات الاستبيان

1.2. المحور الأول: أهمية الحوكمة بالنسبة للإدارة الجبائية

الجدول رقم (7) : نتائج اختبار صدق الاتساق للمحور الاول

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	ترون أن وجود رقابة جبائية فعالة يساهم بحد كبير في تحسين الأداء الجبائي	0.19	0.37
02	ترون أن غياب الوعي لدى المكلف بالضريبة يعد من أهم أسباب التهرب الضريبي	0.60	0.003
03	ترون ان عدم وجود علاقة جيدة بين المكلف والإدارة الضريبية يؤدي الى التهرب الضريبي	0.48	0.028
04	ترون ان وجود ثقافة جبائية مترسخة لدى المواطن تدفعه نحو التهرب الضريبي	0.21	0.34
05	ترون أن غياب الشفافية الجبائية ناتج عن عدم وجود الية عرض واضحة للقوانين والتعليمات الجبائية عن المكلفين يساهم في التهرب الضريبي	0.46	0.032
06	ترون أن تحسن أداء العاملين يساهم في تحسين الأداء الضريبي بشكل عام	0.32	0.13
07	ترون أن الحد من الفساد الإداري في الجهاز الإداري يؤدي الى تحسين الأداء الضريبي	0.51	0.015

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

يوضح الجدول السابق أن معظم مجالات الاستبانة مرتبطة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمحور، فقد تبين أن معامل الارتباط لفقرات المحور محصورة بين 0.19 و 0.60 وهذا يعنى

أن معامل الارتباط قوى بين المجالات والدرجة الكلية، حيث أن جميع الأقسام لها معامل صدق عند مستوى معنوية 0.05 باستثناء الفقرة رقم 01، 04، 06.

2.2. المحور الثاني: واقع الحوكمة الجبائية بالإدارة الضريبية

الجدول رقم (8): نتائج اختبار صدق الاتساق للمحور الثاني

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تطبقون العقوبات بصرامة في حالة كشف حالات الإحتيال الضريبي	0.53	0.010
02	تنظر الإدارة الجبائية للمكلف بالضريبة كعميل وليس كمتهرب	0.50	0.016
03	تنفذون حملات توعية للمكلف بالضريبة بشكل مستمر	0.72	0.000
04	تفعلون تدابير العسرة التي تبنتها الإدارة الضريبية خاصة فيما يتعلق بالرقمة	0.67	0.001
05	تعاملون المكلفين بالضريبة نفس المعاملة في ظروف غير مماثلة	-0.025	0.913
06	تعاملون المكلفين بالضريبة معاملة مختلفة في ظروف غير مماثلة	0.021	0.924
07	تبنى الإدارة الضريبية التكوين المستمر للعاملين بها	0.037	0.875
08	تعرضون للمساءلة القانونية في حالة تقصير في أداء مهامكم	0.47	0.026
09	تعمل الإدارة الضريبية على تحفيز موظفيها بشكل مستمر	0.10	0.64
10	تعمل الإدارة الضريبية على جعل النظام الضريبي أكثر عدالة	0.49	0.020

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

يوضح الجدول السابق أن معظم مجالات الاستبانة مرتبطة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية معالدرجة الكلية للاستبانة، فقد تبين أن معامل الارتباط لفقرات الاستبانة محصورة بين 0.021 و0.72 وهذا يعنى أن معامل الارتباط قوى بين المجالات والدرجة الكلية، حيث أن جميع الأقسام لها معامل صدق عند مستوى معنوية 0.05 باستثناء الفقرات رقم 05، 07، 09.

3.2. المحور الثالث: دور الحوكمة في زيادة المداخل الجبائية

الجدول رقم (9) نتائج اختبار صدق الاتساق للمحور الثالث

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يساهم ترسيخ ثقافة الإنضباط الجبائي في زيادة المداخل الجبائية	0.17	0.43
02	يساهم رفع الوعي الجبائي لدى المكلفين من خلال عمليات التوعية في زيادة المداخل الجبائية	0.45	0.037
03	ساهمت عصنة الإدارة الجبائية في زيادة المداخل الجبائية	0.28	0.19
04	تساهم إجراءات تحسين سلوكات المكلفين في التأثير على معتقداتهم من خلال عمليات التوعية في زيادة المداخل الجبائية	0.67	0.001
05	ساهمت إجراءات المساءلة في تفعيل الرقابة الجبائية بالتالي زيادة المداخل الجبائية	0.60	0.003

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

يوضح الجدول السابق أن معظم مجالات الاستبانة مرتبطة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية معالدرجة الكلية للاستبانة، فقد تبين أن معامل الارتباط لفقرات الاستبانة محصورة بين 0.17 و 0.67 وهذا يعني أن معامل الارتباط قوى بين المجالات والدرجة الكلية، حيث أن جميع الأقسام لها معامل صدق عند مستوى معنوية 0.05 باستثناء الفقرات رقم 01، 03.

4.2. أقسام الاستبانة

الجدول رقم (10): نتائج اختبار صدق الاتساق لأقسام الاستبانة

المحور	البيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	أهمية الحوكمة بالنسبة للإدارة الجبائية	0.700	0.000
02	واقع الحوكمة الجبائية بالإدارة الضريبية	0.704	0.000
03	دور الحوكمة في زيادة المداخيل الجبائية	0.49	0.020

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

يوضح الجدول السابق أن جميع مجالات الاستبانة مرتبطة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية معالدرجة الكلية للاستبانة، فقد تبين أن معامل الارتباط لفقرات الاستبانة محصورة بين 0.49 و 0.704 وهذا يعني أن معامل الارتباط قوى بين المجالات والدرجة الكلية، حيث أن جميع الأقسام لها معامل صدق عند مستوى معنوية 0.05.

المبحث الثالث: إختبار فرضيات الدراسة

2.2. اختبار ثبات الاستبيان

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الثبات للمحور الاول

رقم الفقرة	مضمون الفقرة	معامل Alpha Cronbach,s
01	أهمية الحوكمة بالنسبة للإدارة الجبائية	0.871
02	واقع الحوكمة الجبائية بالإدارة الضريبية	0.854
03	دور الحوكمة في زيادة المداخيل الجبائية	0.853
الكلية		0.337

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات لفقرات الاستبانة مرتفعة حيث أن جميع قيم معامل الفا كرو نباخ بين كل مجال من مجالات الاستبانة والفقرات التي تنتمي لكل مجال أكبر من 0.6 ، وبالتالي فهي مقبولة ومعبرة عن صدق وثبات الدراسة.

3.2. اختبار اعتدال التوزيع

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Kolmogorov-smirnov

البيان	قيمة Z	مستوى الدلالة
جميع فقرات استبانة الاستبيان	0.122	0.016

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

يتضح من الجدول السابق أن مستوى معنوية 0.016 وهي قيمة أصغر من 0.05 وعلية البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

1.1. اختبار فرضيات الدراسة

1.3. نتائج إجابات أفراد العينة على فقرات محاور الدراسة

1.1.3. نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الأول

الجدول (13) : نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول

المجموع	اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة					التكرار	رقم الفقرة
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	النسبة %	
22	6	15	0	1	0	التكرار	الفقرة رقم
100	27.3	68.2	00	4.5	00	النسبة %	1
22	13	5	3	1	0	التكرار	الفقرة رقم
100	59.1	22.7	13.6	4.5	00	النسبة %	2
21	3	10	4	4	0	التكرار	الفقرة رقم
100	14.3	47.6	19	19	00	النسبة %	3

22	1	3	14	3	1	التكرار	الفقرة رقم
100	4.5	13.6	63.6	13.6	4.5	النسبة %	4
21	6	6	6	2	1	التكرار	الفقرة رقم
100	28.6	28.6	28.6	9.5	4.8	النسبة %	5
22	11	9	2	0	0	التكرار	الفقرة رقم
100	50	40.9	9.1	00	00	النسبة %	6
22	14	7	1	0	0	التكرار	الفقرة رقم
100	63.6	31.8	4.5	00	00	النسبة %	7

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

2.1.3. نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني

الجدول (14): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني

المجموع	اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة					التكرار	رقم الفقرة
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	النسبة %	
22	13	7	1	1	0	التكرار	الفقرة رقم
100	59.1	31.8	4.5	4.5	00	النسبة %	1
22	4	11	6	1	0	التكرار	الفقرة رقم
100	18.2	50	27.3	4.5	00	النسبة %	2
22	1	12	4	3	2	التكرار	الفقرة رقم
10	4.5	54.5	18.2	13.6	9.1	النسبة %	3
20	5	9	5	1	0	التكرار	الفقرة رقم
100	25	45	25	5	00	النسبة %	4
22	4	11	5	2	0	التكرار	الفقرة رقم
100	18.2	50	22.7	9.1	00	النسبة %	5
22	2	6	9	5	0	التكرار	الفقرة رقم
100	9.1	27.3	40.9	22.7	00	النسبة %	6
21	0	11	7	3	0	التكرار	الفقرة رقم

100	00	52.4	33.3	14.3	00	النسبة %	7
22	5	14	1	2	0	التكرار	الفقرة رقم
100	22.7	63.6	4.5	9.1	00	النسبة %	8
22	6	12	4	0	0	التكرار	الفقرة رقم
100	27.3	54.5	18.2	00	00	النسبة %	9
22	9	11	2	0	0	التكرار	الفقرة رقم
10	40.9	50	9.1	00	00	النسبة %	10

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

3.1.3. نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الثالث

الجدول (15): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث

المجموع	اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة					التكرار	رقم الفقرة
	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما		
22	2	11	7	2	0	التكرار	الفقرة رقم
100	9.1	50	31.8	9.1	00	النسبة %	1
22	3	14	3	1	1	التكرار	الفقرة رقم
100	13.6	63.6	13.6	4.5	4.5	النسبة %	2
22	6	14	2	0	0	التكرار	الفقرة رقم
100	27.3	63.6	9.1	00	00	النسبة %	3
22	5	12	4	1	0	التكرار	الفقرة رقم
100	22.7	54.5	18.2	4.5	00	النسبة %	4
22	5	12	4	1	0	التكرار	الفقرة رقم
100	22.7	54.5	18.2	4.5	00	النسبة %	5

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

2.3. نتائج التأكد من فرضيات الدراسة

حساب المدى: المدى = 5 - 1 = 4

حساب طول الفئة على النحو التالي: طول الفئة = 5 / 4 = 0,8

الجدول رقم (16) الفئات الخاصة بدرجات الموافقة طبقا لسلم لكارث

درجة الموافقة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الفئة]1,8 - 1]]2,6 - 1,8]]3,4 - 2,6]]4,2 - 3,4]	[5 - 4,2]

ومن أجل اختبار الفرضيات، سيتم الاعتماد على تحليل نتائج هذا المحور من خلال استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One sample T-Test) لتحليل فقرات تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على مضمونها إذا كانت:

- قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T
- مستوى الدلالة أقل من 0.05؛
- الوزن النسبي أكبر من 60٪.

وتكون الفقرات سلبية بمعنى أن أفراد عينات لا يوافقون على محتواها وذلك إذا كانت النتائج على النحو التالي:

- قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.0141)؛
- مستوى الدلالة أقل من 0.05؛
- الوزن النسبي أقل من 60٪.

1.2.3 اختبار الفرضية المرتبطة بالمحور الأول

الجدول (17): تحليل نتائج المحور الاول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
رقم 1	4.18	0.66	83.6	53.00	0.000	موافق
رقم 2	4.36	0.90	87.20			موافق بشدة
رقم 3	3.57	0.97	71.4			موافق
رقم 4	3.00	0.81	60			محايد
رقم 5	3.67	1.15	73.4			موافق
رقم 6	4.41	0.66	88.20			موافق بشدة
رقم 7	4.55	0.73	91			موافق بشدة

جميع الفقرات	3.96	0.17	79.20	موافق
--------------	------	------	-------	-------

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح لنا أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو 3.96 و الانحراف المعياري

0.17، و وزن نسبي 72.4% وبعد حساب T عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$

وجدناها 53.00 وبالمقارنة مع T الجدولية التي تساوي 1.94 نجد ان المحسوبة أكبر من الجدولية

و عليه نجد أنها ذات دلالة احصائية وبالتالي الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على مضمونها

و هو ما يؤكد الاتجاه العام لإجابات هذا المحور و الذي كان موافق.

2.2.3 اختبار الفرضية المرتبطة بالمحور الثاني

الجدول (18): تحليل نتائج المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
رقم 1	4.45	0.80	89	60.46	0.000	موافق بشدة
رقم 2	3.82	0.79	76.40			موافق
رقم 3	3.32	1.08	66.4			محايد
رقم 4	3.90	0.85	78			موافق
رقم 5	3.77	0.86	75.4			موافق
رقم 6	3.23	0.92	44.6			محايد
رقم 7	3.38	0.74	67.60			محايد
رقم 8	4.00	0.81	80			موافق
رقم 9	4.09	0.68	81.80			موافق
رقم 10	4.32	0.64	86.40			موافق بشدة

جميع الفقرات	3.82	0.12	76.40	موافق
--------------	------	------	-------	-------

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح لنا أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو 3.82 و الانحراف المعياري

0.12، و وزن نسبي 76.40% وبعد حساب T عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$

وجدناها 60.46 وبالمقارنة مع T الجدولية التي تساوي 1.83 نجد ان المحسوبة أكبر من الجدولية

و عليه نجد أنها ذات دلالة احصائية وبالتالي الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على

مضمونها و هو ما يؤكد لها الاتجاه العام لإجابات هذا المحور و الذي كان موافق.

3.2.3 اختبار الفرضية المرتبطة بالمحور الثالث

الجدول (19) : تحليل نتائج المحور الثالث

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
رقم 1	3.59	0.79	71.80	85.95	0.000	موافق
رقم 2	3.77	0.92	75.40			
رقم 3	4.18	0.58	83.60			
رقم 4	3.95	0.78	79			
رقم 5	3.95	0.78	79			
جميع الفقرات	3.88	0.11	77.60			موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح لنا أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو 3.88 و الانحراف المعياري

0.11، و وزن نسبي 77.60% وبعد حساب T عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$

وجدناها 85.95 وبالمقارنة مع T الجدولية التي تساوي 2.13 نجد ان المحسوبة أكبر من

لفصل الثالث:الجزء التطبيقي للدراسة

الجدولية و عليه نجد أنها ذات دلالة احصائية وبالتالي الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على مضمونها و هو ما يؤكد اتجاه العام لإجابات هذا المحور و الذي كان موافق.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية حيث تمت الاستعانة بالاستثمارات تم توزيعها على 22 فرد موظفون في مركز الضرائب بولاية برج بوعرييج ،حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة و بينا مدى صدق الاستبيان و المعالجة الإحصائية المستخدمة ،اما فيما يخص المبحث الثاني فقد كان مخصصا لتحليل و عرض بيانات الدراسة ،و تحليل و تفسير محاور الدراسة ،و جاء في المبحث الثالث إختبار الفرضيات و تم من خلالها استنتاج أن القوانين الصارمة التي أدت الى الحوكمة الجبائية يجب على الإدارة الجبائية الخروج من الدائرة المغلقة لصنع القرار الجبائي الى الدائرة المفتوحة على المحيط و توسيع الاستشارة التشاركية و الشفافية خلال مراحل التسيير الجبائي كما عليها فتح الباب امام الاجتهاد في اتخاذ القرارات الجبائية و منع الحرية أكثر للسلطة التقديرية للموظف من اجل اتخاذ القرارات و هو عامل مرتبط كثيرا بمدى التكوين و التاهيل و الخبرة في العمل و التشاور الذي تحدثنا عليه في المعلومات بالشخصية في الاستبيان .

خاتمة

خاتمة :

إن مختلف الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات ، أثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بمدى مصداقية تقارير المالية للمؤسسات ، فوجب إيجاد وسيلة لتغيير هذه الصورة وهذا المشكل الجديد من خلال الحوكمة الجبائية ، ومن هذا المنطلق فقد استحوذ مفهوم الحوكمة اهتمام العديد من المفكرين والباحثين وأصحاب المصالح في هذا المجال ، فتطبيقها من شأنه أن يساهم في إرساء مبادئ الحوكمة ويحافظ على حقوق المكلفين وأصحاب المصالح وضمن جودة تقارير المالية ، كما تعتبر الضرائب أحد أهم الموارد الأساسية في تحقيق المنفعة العامة والعدالة الاجتماعية في مختلف الدول ، فوجب تفعيل جميع الضوابط المالية عن طريق الحوكمة في المؤسسات لضمان الحد التهرب الضريبي وتحقيق الإنسجام والتوازن بين مصالح المخرجة في المؤسسة ، خاصة الإدارة الضريبية وذلك نظرا لأهميتها ودورها المؤثر في النظام الضريبي وذلك في تحقيق أهداف السياسة الضريبية للدولة اقتصاديا ، اجتماعيا وسياسيا.

بحيث يهدف تحسين تطبيق قواعد الحوكمة الجبائية في الجزائر يتم إلى تشجيع إجراءات الاستشارة التمثيلية والتشاركية لتقليص الهوة بين السياسة الجبائية والحوكمة الجبائية من خلال إخضاع التدابير الجبائية للتحكيم وتطبيق المعيار الجبائي و العودة إلى التفكير في التسيير العصري للجبائية من خلال الإعلان عن تصور جماعي حول التوجهات الجبائية للحكومة ه على الإدارة الجبائية الخروج من الدائرة المغلقة لصنع القرار الجبائي إلى الدائرة المفتوحة على المحيط وتوسيع الاستشارة التشاركية مع الشفافية خلال مراحل التسيير الجبائي و متابعة قواعد التطبيق باحترام قواعد الشفافية والأمن والاتصال والابتعاد عن مصادر الفساد والتقييم البعدي للإجراءات من خلال التأكيد على الدور الرقابي والتقييمي للبرلمان ومجلس المحاسبة وإعادة تأهيل النظام الجبائي من خلال عصرنة

جوانبه التشريعية والتنظيمية وتحسين العلاقة بين المكلف وإدارة الضرائب وفتح الباب أمام الاجتهاد في اتخاذ القرارات الجبائية و يلزم أيضا التجسيد الفعلي للعصرنة في ميدان الاتصال والرقمنة

إختبار الفرضيات :

الفرضية الفرعية 1: تهتم الادارة الجبائية في الجزائر اليوم بتبني الحوكمة الجبائية من خلال الاقرار باصلاحات في هذا الاطار.

تم اثباتها في الجانب النظري من هاته الدراسة من خلال عرض أهم الاصلاحات التي اقترتها الادارة الجبائية في اطار تبني حوكمة جبائية تؤدي الى تحسين اداء الادارة الجبائية.

الفرضية الفرعية 2: ساهمت الاصلاحات الجبائية في ارساء قواعد الحوكمة الجبائية في الجزائر بنسبة مهمة.

تم اثباتها في الجانب التطبيقي من خلال المحور الثاني من الاستبيان، حيث جاءت اجابات افراد العينة وهم اطارات بالادارات الجبائية ببرج بوعريريج بالموافقة من ان هناك تدابير تم تطبيقها اليوم تعبر عن ارساء لقواعد الحوكمة الجبائية بنسبة معتبرة.

الفرضية الفرعية 3: أدت مبادرة الادارة الجبائية الجزائرية في تطبيق الحوكمة الجبائية الى تحسين أداء الادارة الجبائية ببرج بوعريريج.

تم اثباتها في الجانب التطبيقي لهاته الدراسة من خلال اجابات الافراد عن المحور الثالث والتي جاءت بالموافقة من ان التدابير المطبقة اليوم في اطار الحوكمة الجبائية ساهمت في تحسين التحصيل الجبائي بالتالي تحسين اداء الادارة الجبائية ببرج بوعريريج.

نتائج الدراسة :

- ان غياب الحوكمة الضريبية في مؤسسات القطاع الضريبي الجزائري يشجع على التهرب الضريبي .

- ان تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية يساهم إلى حد كبير في مكافحة التهرب الضريبي
- تتسم الإدارة الضريبية بالشفافية و الإفصاح بعد التدابير التي تم اتخاذها.
- تقوم الإدارة الضريبية بالرقابة بكفاءة في اطار حوكمة جبائية

1-توصيات الدراسة :

وفقا للنتائج التي تم الوصول اليها,نقدم بعض الاقتراحات :

- الزام مؤسسات القطاع الضريبي في الجزائر بتطبيق كافة مبادئ الحوكمة الجبائية.
- استعمال التكنولوجيا و العصرية الضريبية بشكل واسع ومحاولة توعية المكلف بطرق التفاعل معها.

2-أفاق الدراسة :

و رغبة منا لإثراء هذا البحث نقترح بعض المواضيع التي يمكن التطرق اليها لتطوير الدراسات اللاحقة و تعميمها كالاتي :

- تطبيقات الحوكمة في الشركات العمومية و الخاصة
- اليات الحوكمة في محاربة الفساد

قائمة المراجع :

قائمة المراجع :

3. امباركية سالم العماري، د.حسين الشتيوي، حوكمة النظام الضريبي و دوره في الحد من ظاهرة الفساد الضريبي، دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الواقعة غرب ليبيا، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة طرابلس.
4. أمين عواد المشاقبة، المعتصم باهليل داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد الإطار النظري عمان: دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012.
5. بلعورة هجيرة، الحوكمة الحالية ودورها في ترشيد النفقات الحالية، مودج الجزائر، جامعة مساعدية محمد الشريف، سوق أهراس، 2017.
6. بوصقيع عادل، دورالحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة تخرج تتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2019-2020.
7. توهامي خالد، عصرنة الإدارة الجبائية وأثرها في كسب رضا المكلفين وتحسين آدائها، مذكرة ماستر، 2017/2016، سطيف.
8. حداد و فهيمة، الحوكمة العربية وأثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة الجزائر، 2017-2018.
9. حميدة بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2007.
10. رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 73/2014.
11. رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 81 عام 2015.
12. رونق قيدوم، دور مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، دراسة ميدانية لمديرية الضرائب لولاية ام البواقي، قسم علوم التسيير تخصص ادارة مالية، 2018 2019، ص17
13. سميه براهيم، ميادة بالعايش، مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش و التهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث إقتصادية عربية العددان 67-68، 2014.
14. شعبان، جباية المؤسسة، متيجة للطبع والنشر، الجزائر.

15. صالح زياتي، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وانشغالات، الجزائر: دار قنات للنشر والتوزيع، 2010.
16. عبد اللطيف بن نعوم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسته حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية الجوهريّة، 2015-2016.
17. عمر ابو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم وهشام محمد بيومي، الادارة المركزية الالكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الأردن: دار المناهج للنشر.
18. قرقوس فتيحة، العصرية والاصالحات الضريبية كأداة لعصرية وتطوير الادارة الضريبية بالاشارة الى حالة الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 17، جانفي 2017.
19. كنزه براهيمة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، اطروحة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014.
20. المادة 03 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 02-303 مؤرخ في 28 سبتمبر 2002 جريدة رسمية رقم 64 سنة 2002 . المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002.
21. محمد بلول، التهرب الضريبي وأليات مكافحته، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، 2016-2017 .
22. محمد بوشوشة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة 1، 2021، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 105.
23. محمد عباس محرز، عصرية الادارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الادارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، العدد 15، مجلد 02-16، ص 50.
24. مهند محمد بن موسى العيني، عبد الرحمان محمد عبد الرحمان، " دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، سنة 2015، جامعة الاسراء، العدد 44.

25. من الفساد الحكومي، مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الإسراء، العدد الرابع والاربعون، 2015.
26. مهند محمد موسى العبيني، عبدا لرحمان، دورا لحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، 2015.
27. ناصر مرادة فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، ديوان المعلومات الجامعية البلدية، 2009

الملاحق

ـ برج بوعريـريـجـ ـ

قسم المحاسبة و الجباية

السنة الثانية ماستر محاسبة و جباية معمقة

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته

تقوم الباحثين بإعداد مذكرة بعنوان: تقييم واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر و تهدف الدراسة الى فهم و عمق الحوكمة الجبائية و تقييم دورها في الجزائر التي تمكن الإدارات من تحسين أدائها الضريبي بطريقة أكثر من قبل .

و في سبيل ذلك فإننا نتوقع منكم المساهمة الجادة في إنجاز هذه الدراسة و ذلك بالإجابة بكل

موضوعية على كافة الأسئلة ,بوضع علامة (X) في الخانة التي تتفق مع رأيكم ,علما بأن

هذه المعلومات ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط .

نشكر لكم مقدما جهودكم و حسن تعاونكم .

الجزء الأول: معلومات شخصية

الجنس: ذكر أنثى

العمر:

- أقل من 25
- من 25 الى 35
- من 36 الى 45
- اكثر من 46 سنة

المستوى التعليمي:

- ليسانس
- ماستر
- دراسات عليا متخصصة

عدد سنوات العمل بالشركة :

- من سنة الى 5 سنوات
- من 6 الى 10سنوات
- من 11 الى 15 سنة

الوظيفي

المركز

.....:

الجزء الثاني: محاور الاستبانة

المحور الأول: أهمية الحوكمة بالنسبة للإدارة الجبائية

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تقيس مستوى تقييم دور الحوكمة الجبائية في الجزائر، لذا يرجى وضع إشارة (x) في الخانة التي تقابل الإجابة المناسبة من وجهة نظرك.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	ترون أن وجود رقابة جبائية فعالة يساهم الى بحد كبير في تحسين الأداء الجبائي					
02	ترون أن غياب الوعي لدى المكلف بالضريبة يعد من أهم أسباب التهرب الضريبي					
03	ترون أن عدم وجود علاقة جيدة بين المكلف والإدارة الضريبية يؤدي الى التهرب الضريبي					
04	ترون أن وجود ثقافة جبائية مترسخة لدى المواطن تدفعه نحو التهرب الضريبي					
05	ترون أن غياب الشفافية الجبائية ناتج عن عدم وجود الية عرض واضحة للقوانين و التعليمات الجبائية على المكلفين يساهم في التهرب الضريبي					
06	ترون ان تحسين أداء العاملين يساهم في تحسين الأداء الضريبي بشكل عام					
07	ترون أن الحد من الفساد الإداري في الجهاز الإداري يؤدي الى تحسين الأداء الضريبي					

المحور الثاني : واقع الحوكمة الجبائية بالإدارة الضريبية

فيما يلي مجموعة من العبارات تقيس واقع الحوكمة الجبائية بالإدارة الضريبية ، لذا يرجى وضع

إشارة (X) في الخانة التي تقابل الإجابة المناسبة من وجهة نظرك :

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تطبقون العقوبات بصرامة في حالة كشف حالات الاحتيال الضريبي					
02	تنظر الإدارة الجبائية للمكلف بالضريبة كعميل و ليس كمتهرب					
03	تنفذون حملات توعية للمكلف بالضريبة بشكل مستمر					
04	تعملون تدابير العصرية التي تبنتها الإدارة الضريبية خاصة فيما يتعلق بالرقمنة					
05	تعاملون المكلفين بالضريبة نفس المعاملة في ظروف مماثلة					
06	تعاملون المكلفين بالضريبة معاملة مختلفة في ظروف غير مماثلة					
07	تتبنى الإدارة الضريبية التكوين المستمر للعاملين بها					
08	تتعرضون للمساءلة القانونية في حالة تقصير في اداء مهامكم					
09	تعمل الإدارة الضريبية على تحفيز موظفيها بشكل مستمر					
10	تعمل الإدارة الضريبية على جعل النظام الضريبي أكثر عدالة					

المحور الثالث : دور الحوكمة في زيادة المداخل الجبائية

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يساهم ترسيخ ثقافة الانضباط الجبائي (تطبيق العقوبات) في زيادة المداخل الجبائية					
02	يساهم رفع الوعي الجبائي لدى المكلفين من خلال حملات التوعية في زيادة المداخل الجبائية					
03	ساهمت عصرنه الإدارة الجبائية في زيادة المداخل الجبائية					
04	تساهم إجراءات تحسين سلوكات المكلفين في التأثير على معتقداتهم من خلال حملات التوعية في زيادة المداخل الجبائية					
05	ساهمت إجراءات المساءلة في تفعيل الرقابة الجبائية بالتالي زيادة المداخل الجبائية					